# الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون

المحاضر الرسمية

الجلسة **٩**

الجمعة، ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

جنيف

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد خورام (جمهورية إيران الإسلامية).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

**البند ٣ من جدول الأعمال** (تابع)

**وثائق تفويض الممثلين في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة**

**(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض (A/S-24/7)**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت لجنة وثائق التفويض باعتماده في الفقرة ١٥ من تقريرها. واعتمدت لجنة وثائق التفويض مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (دإ — ٢٤/١).

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): انتهت الجمعية بذلك من النظر في البند ٣ (ب).

**البند ٨ من جدول الأعمال** (تابع)

**اقتراحات لاتخاذ مزيد من مبادرات التنمية الاجتماعية**

**(أ) استعراض وتقييم التقدم المحرز منذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية**

**(ب) اقتراحات لاتخاذ مزيد من المبادرات من أجل التنفيذ الكامل لإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة أولا لدولة نائب رئيس وزراء جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، السيد بدر الدين إبراهيمي.

**السيد إبراهيمي** (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالمقدونية؛ والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): أود بادئ ذي بدء أن أهنئ، نيابة عن حكومة جمهورية مقدونيا، السيد ثيو بن غوريراب على

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

انتخابه رئيسا للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لاستعراض تنفيذ القرارات المتخذة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ونقدم له الشكر على ما بذله من جهود لتنظيم الدورة بنجاح، ونعرب عن أملنا في أن تكلل أعمالنا بالنجاح، وأن تكون مثمرة. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للأمين العام، السيد كوفي عنان، لالتزامه بالدورة الاستثنائية، وبالنتائج المتوقع أن تسفر عنها. ويطيب لي أيضا أن أتقدم بالشكر لدولة سويسرا على استضافتها والجهود التي بذلتها، وكذلك إلى مواطني مدينة جنيف. ونقدم الشكر أيضا لجميع من أسهموا في تنظيم هذه الدورة الهامة.

بداية الألفية الجديدة هي التوقيت الصحيح لاستعراض ما تم إنجازه حتى الآن، ولتعزيز التزاماتنا المقبلة في مجال التنمية الاجتماعية. وقد بيّنت الدورات المتعددة التي عقدتها اللجنة التحضيرية ولجنة التنمية الاجتماعية أنه لم يحرز سوى تقدم محدود في تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وإذا ما نظرنا إلى القرن العشرين من منظور القرن الحادي والعشرين، وجدنا أن القرن العشرين كان قرنا بلغت فيه البشرية أعلى مستويات التقدم التكنولوجي، ولكن كان في الوقت ذاته قرنا واجهت فيه البشرية أكبر معاناة وإذلالا، قرنا لم يتحقق فيه القضاء على الفقر، قرنا مفتقرا إلى العمالة الكاملة والاندماج الاجتماعي والخدمات الاجتماعية للجميع.

إن الهدفين الأساسيين لكل مجتمع هما الحد من الفقر والقضاء عليه، ورفع مستويات المعيشة للناس. ومن الضروري وضع التدابير والسياسات الملائمة لتحقيق هذين الهدفين. وللأمم المتحدة دور هام في تصميم العلاقات الدولية في هذا المجال، لا سيما من حيث عولمة الاقتصاد العالمي وتقليل أوجه التفاوت بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. ومن الطبيعي أن تتوقع البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، والبلدان النامية، والبلدان الصغيرة، والبلدان المتخلفة، أن توفر هذه الدورة الاستثنائية الفرصة لتحديد المشاكل التي تواجهنا، واتخاذ إجراءات محددة للتنفيذ الكامل والفعال لما تم الاتفاق عليه في كوبنهاغن.

في الفترة المنقضية منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي في عام ١٩٩٥، واصلت جمهورية مقدونيا بثبات تنفيذ سياسة ترمي إلى تحقيق استقرار الاتجاهات الاقتصادية، وإلى الإصلاح الهيكلي. ويجري باستمرار تعزيز عملية إقامة دولة تقوم على أساس سيادة القانون في إطار ديمقراطية برلمانية؛ ونظام سياسي يعمل على تيسير العمليات الديمقراطية؛ والتمتع بالتسامح المدني، وحقوق الإنسان والحقوق والحريات المدنية، وهو الأساس الذي ترعرعت عليه دولة مقدونيا. وتمثل تنمية العلاقات بين الطوائف وزيادة الاستقرار مفتاح السلام والاستقرار في البلد وفي المنطقة، وهما الأساس لتعزيز موقفنا الدولي.

خلال هذه الفترة ظلت جمهورية مقدونيا، شأنها شأن سائر البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، تعالج مسألة معاناة عدد كبير من السكان من الفقر وكل الآثار المترتبة عليه. وأدى إلى هذه الحالة تدهور الأنشطة الاقتصادية على مدى سنوات، وعسر الأطراف الفاعلة الاقتصادية، والعجز الحالي في الأموال الاجتماعية، وتنفيذ إصلاحات الخصخصة والإصلاحات الهيكلية، وتطبيق سياسة تثبيت الاستقرار. وعملا على التعجيل بالتنمية الاقتصادية، وهي شرط أساسي للتنمية الاجتماعية، اعتمدت حكومة جمهورية مقدونيا، في أيار/مايو من هذا العام، برنامج عام ٢٠٠٣ للتنمية الاقتصادية والإصلاح في مقدونيا.

في العام الماضي، تركت الأزمة التي شهدتها المنطقة والأحداث التي وقعت في يوغوسلافيا المجاورة أثرا على جمهورية مقدونيا أيضا. وكان الثمن الذي دفعته دولتنا زيادة

البطالة وتسريح عدد كبير من العمال، وتدفق عدد ضخم من اللاجئين الذين تم إيواؤهم في أراضينا، وزيادة عدد الأسر المتلقية للمساعدة الاجتماعية. بيد أننا تمكننا من الحيلولة دون انخفاض الإنتاج بشكل كبير، بفضل تعزيز مشاركة الحكومة وكيانات أخرى، وكذلك من خلال التدابير الإضافية لسياسة الاقتصاد الكلي وبدعم من المجتمع الدولي. وبعد نهاية الأنشطة العسكرية في المنطقة في بداية حزيران/يونيه ١٩٩٩ بدأ نمو الإنتاج الصناعي. وأبرمت جمهورية مقدونيا اتفاقا جديدا مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، باعتبارها من أكثر البلدان تضررا بأزمة كوسوفو. وقررت الحكومة في هذا الصدد إعداد وثيقتين استراتيجيتين: تقرير مؤقت عن تخفيض الفقر، واستراتيجية لتخفيض الفقر.

وجمهورية مقدونيا أيضا تعاني من البطالة، التي هي من أكبر المشاكل في العالم. وإلى جانب ارتفاع معدل البطالة، فإنها تؤثر أيضا على أعداد كبيرة من الشباب. وتبذل الحكومة الجهود لزيادة العمالة. وقد بدأنا في عام ١٩٩٥، بمساعدة مالية من البنك الدولي، في تنفيذ مشروع للإصلاحات الاجتماعية والمساعدة التقنية، ومشروع فرعي منبثق عنه هو برنامج إعادة التوظيف. ويجري تنفيذ المشروع بنجاح، وقد أكد ممثلو البنك الدولي الفوائد المختلفة الناجمة عنه. وبحلول نهاية هذا العام سنعتمد استراتيجية وطنية، أي اتفاقا بشأن التشغيل بين الحكومة ونقابات العمل وغرف التجارة والقطاعات الأخرى لحفز أشكال من فرص العمل والتشجيع عليها.

وللأسف أجد لزاما عليّ أن أؤكد أننا شهدنا على مدى العامين الماضيين، على الصعيد الدولي، انتهاكا صارخا وازدراء للقيم الأساسية للمجتمع الديمقراطي. فإضافة إلى الكوارث الطبيعية التي واجهها العالم، نشهد اتجاها متعاظما نحو الحروب والصراعات والتوترات الداخلية والخارجية. وأود أن أتناول بالتفصيل، من منظور جمهورية مقدونيا، الأزمة الخطيرة التي حدثت في منطقة جنوب شرقي أوروبا، والتي ترتب عليها تعريض الاستقرار والأمن في منطقة البلقان وفي أوروبا للخطر.

لقد أثرت أزمة كوسوفو بشكل خاص على جمهورية مقدونيا. واتخذنا التدابير للتعامل مع أعداد كبيرة من اللاجئين يبلغ عددهم ٠٠٠ ٣٦ لاجئ، أو ١٨ في المائة من مجموع السكان. ويمكن أن تؤدي هذه الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى زعزعة استقرار البلد، لا سيما إذا ما أخذنا بعين الاعتبار استجابة المجتمع الدولي بالسرعة الكافية. إن الخسائر التي عانى ولا يزال يعاني منها الاقتصاد المقدوني هائلة. وأدى كل هذا إلى تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية الصعبة أصلا.

بيد أن مواطني جمهورية مقدونيا تحلوا بدرجة سامية من الشعور الإنساني نحو اللاجئين. كما أظهروا روح التسامح والتضامن والاعتدال في ظل ضغوط اجتماعية واقتصادية هائلة نشأت عن حالة يمكن أن تفضي إلى عواقب لا تحمد عقباها.

وتدبرت جمهورية مقدونيا الأمر للتغلب على هذه الصعوبات، ولكننا لا نزال نعاني من عواقبها في الاقتصاد الوطني. ويتطلب القضاء على هذه العواقب أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة المالية والدعم اللازمين. فالمجتمع الدولي يقع على عاتقه واجب تعويض الاقتصاد المقدوني عما تحمله من أضرار. ولذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأناشد المجتمع الدولي أن يواصل جهوده وأن يفي بثبات بالالتزامات التي تعهد بها. ووجودنا هنا يؤكد التزامنا بتعزيز التعاون من أجل تحقيق السلام والاستقرار والأمن، وكذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إن الاستقرار السياسي، بوصفه شرطا أساسيا للتنمية الاقتصادية، أمر ذو صلة وثيقة وهام جدا، لأننا بدون

الاستقرار السياسي ليس بوسعنا أن نتصور أو أن نحقق الازدهار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في دولنا ومناطقنا وفي العالم أجمع.

أود أن أنوه بأهمية ميثاق تثبيت الاستقرار في جنوب شرقي أوروبا بالنسبة لجمهورية مقدونيا. إننا نرى أنه يتيح إمكانات كبيرة للمنطقة لكي تعيش أخيرا في سلام واستقرار ورخاء، وأن تندمج بمزيد من السرعة في الأسرة الأوروبية.

في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠، أحرز تقدم أكيد في العلاقات بين جمهورية مقدونيا والاتحاد الأوروبي. وقد بدأت عملية انتساب مقدونيا للاتحاد الأوروبي بهدف الاندماج فيه في نهاية المطاق. وجدير بالذكر أن جمهورية مقدونيا أول بلد في المنطقة يبدأ مفاوضات بشأن إبرام اتفاق استقرار وانتساب. وإننا نعمل بشكل مكثف بهذا الشأن، وينتظر أن تستكمل المفاوضات بحلول نهاية هذا العام.

وتلتزم جمهورية مقدونيا التزاما قاطعا بتعجيل اندماجها في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وأحرز تقدم كبير في هذا الصدد، وحظيت بالدعم أنشطتنا والتوجه الإصلاحي الوارد في البرنامج الوطني السنوي لعضوية جمهورية مقدونيا في الناتو.

ومما ذكرته هنا يمكن استخلاص أن جمهورية مقدونيا تشارك بنشاط في الاتجاهات العالمية الحديثة الراهنة. وأود أن أؤكد على تقيدنا بالوفاء الثابت بالالتزامات المقطوعة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وفي هذه الدورة الاستثنائية، وبتنفيذها.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي وزيرة الشؤون الاجتماعية في توغو، السيدة تيمبي أشيرا أسيه — أيساه.

**السيدة أسيه — أيساه** (توغو) (تكلمت بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، اسمحوا لي أن أنقل لكم خالص تحيات رئيس جمهورية توغو، الفريق أول غناسنغبي إياديما، وحكومة توغو وشعبها.

شعار دورتنا، ''مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في عصر العولمة''، يستأهل اهتمام جميع بلدان العالم، لا سيما البلدان الأفريقية التي يعوق تطورها نحو عالم أفضل وأكثر عدلا وإنصافا، أزمات اجتماعية — سياسية وحروب وكوارث طبيعية بلا انقطاع. ومن ثم ترحب توغو بعقد هذه الدورة، وتؤكد للجمعية أنها ستدعم أي مبادرة من شأنها أن تكفل تحسين الأوضاع الاجتماعية — الاقتصادية للبشرية.

إن الصعوبات الاقتصادية التي شهدتها الثمانينات طرحت تحديا كبيرا لبلدي هو بناء مجتمع تقدمي قوامه العدل والإنصاف. وهذا يعني إعادة التفكير في سياسات التنمية الاجتماعية وضمان أن تترك أثرا حقيقيا على الأوضاع المعيشية للناس في سياق موارد مالية ضئيلة. وتمشيا مع هذه الأفكار، رحبت توغو، شأنها شأن بلدان أخرى، بمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن آملة أن يبشر المؤتمر ببداية عملية من شأنها أن توفر إجابات صحيحة لمشاكل التنمية التي تم تحديدها.

وعلينا أن نعترف أن الحالة قبل مؤتمر كوبنهاغن كانت غير مشجعة على الإطلاق، فالمؤشرات الاجتماعية — الاقتصادية الرئيسية، التي درجت على التحسن بشكل مطرد نحو نهاية الثمانينات، شهدت انخفاضا عقب الأزمة الاجتماعية — الاقتصادية والسياسية التي بدأت في عام ١٩٩٠. وإن الاختيارات والأهداف التي تقررت في عام ١٩٩٥ مكّنت حكومة توغو من إجراء إصلاحات اقتصادية واتخاذ تدابير من شأنها المساعدة على تحسين حالة الاقتصاد الكلي وتعزيز النمو المستدام وأدى تحرير الاقتصاد وإعادة هيكلته إلى تعزيز دور المجتمع المدني، لا سيما المنظمات غير

الحكومية ومجموعات ورابطات الإنتاج، في تصميم المشاريع الإنمائية وتنفيذها. وهكذا بلغ معدل النمو السنوي في القطاع الاقتصادي في بلدنا ٤,٤ في المائة بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٩.

وفي مجال مكافحة الفقر، أجريت دراسات مكّنت من تقييم أسباب الفقر الحقيقية، ووفرت بيانات يعول عليها في تنفيذ عدد من البرامج والمشاريع. وقدم برنامج المشاريع الصغيرة مساعدة هائلة لجماعات الفلاحين والحرفيين، وشجع على إنشاء وإدخال البنى الأساسية الاجتماعية على مستوى المجتمع المحلي. كما أدى توسيع نطاق الائتمانات الصغيرة لتشمل مساعدة المرأة في مناطق معينة إلى إيجاد دينامية جديدة للأنشطة المدرة للدخل. وشجع تنفيذ برنامج إنمائي حضري، لتنفيذ أعمال مكثفة للعمالة بدرجة كبيرة، على خلق وظائف للشباب. ومكنت مشاريع محددة من تعزيز الخدمات الأساسية مثل المدارس والخدمات الصحية والإمداد بالمياه والصحة العامة، مع إيلاء الأولوية في الوقت ذاته لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب، الذي كان موضوع حملة منهجية لنشر المعلومات والتوعية.

باختصار، ما فتئت المؤشرات الاجتماعية الرئيسية تتحسن تدريجيا في القطاعين الصحي والتعليمي، بفضل هذه الإجراءات. وجرى الاضطلاع بأنشطة أخرى كثيرة لترقية المرأة والقطاع الخاص. وفيما يتعلق بالاندماج الاجتماعي، تساعد المشاريع المتعددة القطاعات، التي تنفذ مع شركائنا في التنمية، على بلوغ هذا الهدف.

غير أننا يجب أن نعترف بأن تدابير التكيف الهيكلي والتقشف المتواصلة تزيد من تهميش أشد فئات السكان ضعفا وحرمانا، وتضعف أعدادهم. ورغم هذه الصعوبات، تستفيد تلك الفئات من كثير من الإجراءات المصممة للنهوض بالأنشطة الرامية إلى رفع الوعي ونشر المعلومات والتعليم والاتصالات والوقاية والاندماج الاجتماعي.

وعندما نتناول موضوع العمالة، مع الأثر المركب لبرامج التكيف الهيكلي والأزمة الاجتماعية — السياسية التي مر بها بلدنا وعجز اقتصادنا عن خلق فرص العمل المنتجة بنطاق كاف، سنرى أن معدل البطالة قد تدهور، وهو يقدر اليوم بأكثر من ٣٠ في المائة بين السكان القادرين على العمل. واتخذت الحكومة، إدراكا منها للتحدي الكبير الذي تواجهه، مجموعة من التدابير الرامية إلى خفض البطالة تدريجيا بين الشباب.

إن الاضطرابات الاجتماعية — السياسية التي عانى منها بلدنا في مسيرته نحو الديمقراطية في التسعينات حالت بيننا وبين تهيئة الظروف المثلى لعكس التدهور في الأوضاع المعيشية للشعب وتهميش القطاعات الاجتماعية المحرومة.

ولوضع حد لهذه الحالة، مكنت المبادرات السياسية المتخذة بدعم من المجتمع الدولي من التوقيع على اتفاق لومي الإطاري بين المعارضة والأغلبية الرئاسية. وقد أوضح هذا الاتفاق الطريق نحو الترسيخ السلمي للديمقراطية في مجتمعنا. وتحقيقا لهذه الغاية، بدأت لجنة مشتركة لرصد هذا الاتفاق عملها، وأنشئت لجنة انتخابية وطنية مستقلة. وهكذا بذلت جهود لتعزيز سيادة القانون.

إن تنفيذ توصيات كوبنهاغن يتطلب موارد مالية كبيرة. ولن يتسنى الوفاء بها إلا بتعزيز الالتزامات بالتضامن والشراكة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة.

وينبغي في هذا الصدد النظر بشكل جدي في اتخاذ تدابير من قبيل إلغاء ديون أقل البلدان نموا، وفتح أسواق البلدان الصناعية لمنتجات البلدان النامية، ووضع نظم تجارية متعددة الأطراف أكثر عدلا وإنصافا، وعكس اتجاه تخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية.

ولا يمكن أن تصبح التنمية الاجتماعية للجميع في عصر العولمة واقعا ملموسا إلا بالشعور الحقيقي بالمسؤولية

على جميع المستويات. وإن الأجيال الحالية والقادمة ستدين لنا إلى الأبد بالعرفان لحرصنا على تحقيق ذلك.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة مستشارة الرئيس لشؤون المرأة والطفل في السودان، السيدة سعاد الفاتح.

**السيدة الفاتح** (السودان): أبدأ بشكر السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، على اهتمامه المتزايد بالعالم الثالث. وأشكر أيضا الحكومة السويسرية على استضافتها لنا في بلادها الجميلة.

لقد مضت خمس سنوات منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي جعل الإنسان وتنميته محور الاهتمام، وتعهد قادة الدول فيه بتوفير الدعم السياسي للقضاء على الفقر، وتوسيع فرص العمالة المنتجة، والحد من البطالة، وتعزيز التكامل الاجتماعي، وجاءت من خلاله التزامات كوبنهاغن العشرة لتحقيق التنمية الاجتماعية. تلك السنوات الخمس لم تحدث ما تعاهدنا عليه. فالحالة الاجتماعية في الدول النامية، لا سيما في أفريقيا، ظلت في حالة الركود إن لم نقل التدهور. واتسعت الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وازدادت حدة الفقر في البلدان الأقل نموا، وتقلصت فرص العمالة المنتجة مما عسّر فرص التكامل الاجتماعي من جراء الآثار السلبية لإجراءات التكيف الهيكلي. كما أن عبء الديون الخارجية وخدمتها بات يشكل الكابح الأساسي للتنمية في الدول المدينة. وواضح أن مسيرة العولمة القائمة على حرية التجارة قد أضافت المزيد من الأعباء على الدول النامية، وخاصة على دول القارة الأفريقية.

وما لم تتخذ تدابير وقائية، فإن الآثار السلبية للعولمة ستُحدث تدهورا مريعا في أوضاع الدول النامية، خاصة الجوانب الاقتصادية، بما يعمق الفقر، ويقلص فرص العمالة، ويعوق مسيرة التنمية الاجتماعية. كما أن عولمة الإعلام واحتكاره سيجور على الثقافات ويفكك الهوية الذاتية للمجتمعات بما يحرم الكثير من المجتمعات الدافعية القائمة على خصوصيات الهوية.

ويقيننا أن التنمية الاجتماعية في بلادنا مسؤولية وطنية. غير أنها لا يمكن أن تتحقق بالصورة المثلى دون التزام وجهود مشتركة من قبل المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، يتعين الالتزام بالهدف الذي اتفقنا عليه، والقاضي بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة للمساعدة الإنمائية الرسمية بأسرع ما يمكن.

ونكرر التشديد على ضرورة معالجة مسألة المديونية الخارجية بصورة ناجعة ومنصفة ترفع عن كاهل الدول المدينة عبئها وعبء خدمتها الذي امتد تأثيره سلبيا على التنمية الاجتماعية، وضرورة إتمام تمويل وتنفيذ المبادرة الخاصة بالدول الفقيرة المثقلة بالديون في ظل التحديات الماثلة بسبب العولمة. ونؤكد على أهمية مواصلة إصلاح النظام الاقتصادي الدولي، وتعميم الشفافية والاستقرار للنظام المالي العالمي، بما في ذلك جعل مؤسسات بريتون وودز أكثر ديمقراطية بالقدر الذي يؤهلها للاستجابة الفاعلة والسريعة لتحديات التنمية في إطار التكامل المالي العالمي. كما نؤكد على ضرورة تمكين الدول النامية، وعلى وجه الخصوص البلدان الأقل نموا، من تعزيز قدراتها التنافسية في السوق الدولية عبر الارتقاء بالبنى الأساسية ونقل التكنولوجيا وترقية المهارات البشرية وبناء القدرات المؤسسية، وذلك حتى تتمكن من التصدي بفعالية لتحديات عولمة الاقتصاد والتجارة.

إن الحديث عن أهمية إدماج البلدان النامية في الاقتصاد الآخذ في التعولم والنظام التجاري الدولي متعدد الأطراف يفقد أي معنى إن لم يأخذ في الاعتبار القدرة

التنافسية الضعيفة لهذه الدول للولوج إلى أسواق البلدان المتقدمة. إن فتح الأسواق أمام السلع المنتجة لن يكون مجديا إن لم تكن هناك قدرة لتصدير هذه السلع. وواقع الحال، كما تشير آخر دراسة أعدها البنك الدولي، أن تكلفة نقل وترحيل السلع تمثل عائقا أكبر من القيود التعريفية والفنية التي تسود أسواق الدول المتقدمة، وتؤثر سلبا على حجم التجارة وانسيابها. وإذا ما انخفضت تكلفة ترحيل السلع بنسبة ١٠ في المائة، فسوف تزيد التجارة بنسبة ٢٥ في المائة.

ويقيننا أن الفقر وعدم المساواة داخل الدول وفيما بينها لا يمكن استئصالهما في ظل تردي البنى الارتكازية، خاصة في القارة الأفريقية. وعليه فإننا نطالب الأسرة الدولية بتقديم الموارد المالية التي تعين في تطوير البنى الارتكازية. ولتحقيق البيئة الدولية المواتية للنمو الاقتصادي للجميع، وتكريسا للحق في التنمية، وهو جزء أصيل من حقوق الإنسان، يتعين الكف عن فرض العقوبات الاقتصادية — وأكرر فرض العقوبات الاقتصادية والإجراءات والجزاءات الاقتصادية الأحادية، وتأمين الحق في الطعام والدواء للجميع وفقا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة.

ولا بد من تحقيق تعاون دولي فاعل في مجال مكافحة الأمراض المتوطنة، لا سيما الملاريا، التي تعد المهدد الأول للحياة في كثير من البلدان النامية، خاصة في أفريقيا، مما دفع قادتها إلى عقد مؤتمر قمة خاص بمكافحة هذا الداء.

وعلى الرغم من سيادة بيئة دولية غير مواتية للتنمية، على النحو الذي بينته، فقد استطاعت بلادي تحقيق تقدم مقدر في مجال التنمية الاجتماعية. وسأعرض بإيجاز ملامح ما أنجزه السودان خلال الخمس سنوات الماضية.

أولا، في المجال الاقتصادي، انتهج السودان خلال تلك الفترة سياسة تحرير الاقتصاد حيث أظهرت معدلات الناتج المحلي الإجمالي متوسط نمو بلغ ٥,٦ في المائة في الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٩. وانخفضت معدلات التضخم من ٦٩,١ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ١٦ في المائة في عام ١٩٩٩. وقد واصلت تلك النسبة هبوطا ملحوظا خلال النصف الأول من هذا العام. وبفضل سياسات الانفتاح التي انتهجها السودان، تدفقت عليه الاستثمارات الأجنبية في مجال النفط والتعدين والطاقة والزراعة والثروة الحيوانية. وتركز مجهود كبير على الخروج بالاقتصاد السوداني من مخنقه التاريخي والنهوض به تحقيقا للتنمية وعلى جعل البعد الاجتماعي محورا أساسيا أصيلا في جهود التنمية.

ثانيا، في مضمار المشاركة السياسية والشعبية، وتحقيقا للتنمية المتوازنة، اعتمدنا نظاما متقدما للحكم الاتحادي، نظاما فيدراليا، وطورنا نظام الحكم المحلي في إطاره، وصار نظام الحكم اللامركزي الجديد صيغة مناسبة للمشاركة السياسية من القاعدة إلى القمة. ولسد الفجوة والفوارق التنموية بين الولايات، تقدم الحكومة الاتحادية الدعم لعدد من الولايات عبر صندوق دعم الولايات.

ثالثا، في مجال مكافحة الفقر، اعتمدت الحكومة استراتيجية فاعلة وثابرت على إنفاذها عبر العديد من البرامج القائمة على إدخال الفقراء في دائرة الإنتاج. إذ من المقدر تمليك نحو ٢,٥ مليون أسرة وسائل الإنتاج بنهاية فترة الاستراتيجية القومية الشاملة عام ٢٠٠٢. وتوسعت مظلة الضمان الاجتماعي، وأنشئت الصناديق الاجتماعية المتخصصة لحماية الفئات الضعيفة اقتصاديا من آثار برامج إعادة هيكلة الاقتصاد السوداني، وتأسيس مصرف الادخار للتنمية الاجتماعية لدعم الفقراء وصغار المنتجين. وتوجهت ودائعه ومدخراته لتمويل صغار المنتجين والأسر المنتجة وخريجي المدارس والجامعات. ومن الموارد الموجهة لعون

الفقراء والأسر المنتجة موارد الزكاة والأوقاف، وهي مؤسسات مالية إسلامية أصيلة.

رابعا، وفيما يتصل بتعزيز العمالة المنتجة وتوسيع فرصها، تبنى السودان خلال الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٣ استراتيجية للإصلاح الاقتصادي بهدف تحقيق التنمية الشاملة المستدامة. واستهدفت تلك الاستراتيجية إعداد قوة عمل ماهرة للارتقاء بالإنتاجية وتعزيز مشاركة المرأة في دورة الاقتصاد الوطني، وخفض معدلات البطالة بنهاية فترة الاستراتيجية القومية الشاملة عام ٢٠٠٢، وزيادة فرص العمل بالريف للارتقاء بحياة أهله، وتقليص الهجرة إلى المناطق الحضرية، ومنح امتيازات تفضيلية لمشروعات الاستثمار كثيفة العمالة، وتوفير مليون فرصة عمل خلال مرحلة البرنامج الثلاثي الأخيرة للاستراتيجية القومية الشاملة، والقضاء على عمالة الأطفال.

خامسا، وتأكيدا للسعي الجاد لتمكين المرأة ورعاية الطفولة، وترقية لهذا الاهتمام، عيّن رئيس الجمهورية مستشارة لشؤون المرأة والطفل. وتجد المستشارية السير حاليا لإعداد استراتيجية جديدة تحدد بها المسارات المختلفة المختارة لبرامج المرأة والأسرة والطفولة، وتصوغ مناهج العمل ووسائله بما يكسبه نجاعة المبتغى.

إن إنشاء هذه المستشارية الجديدة والأولى من نوعها قد أكسب العمل مع المرأة والعمل من أجل الطفولة حيوية جديدة وفعالية عالية. إذ أن استراتيجية هذه المستشارية وبرامجها تجلى التبصير المباشر عنها في قرارات السيد رئيس الجمهورية. ومن الأمثلة المشرقة لما أنجزته هذه المستشارية الوليدة، إنشاء برلمان للأطفال لتعميق مبادئ الديمقراطية في نفوسهم ولاحترام الرأي الآخر ولتعليمهم أدب الحوار ولتبصيرهم بحقوقهم وواجباتهم. أما في مجال المرأة والأمومة، فقد أصدر السيد رئيس الجمهورية، تأسيسا على توصيات المستشارية، قرارات بإطلاق سراح كل سجينات الجنح الصغيرة وإعادة تأهيلهن بما يضمن لهن عيشا كريما، وحجر سجن الحوامل حولين كاملين حتى يضعن حملهن ويربين أطفالهن.

كما اقترحت المستشارية منح المرأة إجازة أمومة تمتد إلى عامين كاملين تكون الأشهر الستة الأولى مدفوعة الأجر، ويتولى صندوق الأمومة والطفولة، الذي يجري تأسيسه حاليا، القيام بسد الفجوة المتبقية. ولعل هذه الإصلاحات القانونية تعد الأولى من نوعها.

إن المرأة السودانية حققت، بنضالها وبحكمتها، وضعا متقدما في المساواة. فهي مشاركة نشطة في شتى الميادين. فنجدها مستشارة وعضوة في البرلمان منذ عام ١٩٦٥ ووزيرة ووكيلة وزارة ومديرة لمشروعات ومؤسسات في القطاعين العام والخاص وفي كل الميادين، بما في ذلك الجيش والشرطة والقضاء، فهناك أكثر من ٥٠٠ قاضية وأربع قاضيات بمحكمة الاستئناف العليا، قمة الهرم القضائي. كما نجد الأستاذات الجامعيات والمدرسات والمهندسات وصاحبات العمل وغيرهن. أما عدد الطالبات في الجامعات فقد فاق عدد الطلاب بأكثر من ٦٢ في المائة. والدستور والقانون في السودان لا يميزان بين الرجل والمرأة. وعلى الرغم من كل هذا التقدم، فإن مجتمعنا لا يعرف صراعا بين المرأة والرجل. فالأسرة متماسكة ومتكافلة، مما يوفر رعاية طيبة للأطفال.

سادسا، نتج عن الجهود المبذولة في السودان خلال عقد التسعينات ارتفاع عدد المشتغلين بمعدل ٣٣ في المائة. وشهدت ذات الفترة ارتفاع المشاركة بالنسبة للجنسين في الريف والحضر. وارتفع معدل مشاركة المرأة بنسبة أعلى من معدل مشاركة الرجل. وزادت فرص التدريب داخل الوطن وفي خارجه، وقلت ظاهرة عمالة الأطفال، وتم التوسع في

التعليم قبل الابتدائي بإنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال وخلاوي القرآن الكريم في أحياء المدن والأرياف.

يتضح مما تقدم أن المجتمع السوداني سار على التكامل والتكافل، وقد تعاظمت قدرته على حسن إدارة التنوع الثقافي والديني والعرقي والجهوي. وتعززت وتكرست هذه المفاهيم بما جاء في الدستور السوداني لعام ١٩٩٨، الذي نص على اعتماد الديمقراطية التعددية واحترام حقوق الإنسان وجعل المواطنة أساس الحقوق والواجبات الدستورية، معززة بالمساواة أمام القانون، وكفالة حق كل طائفة ومجموعة من المواطنين في الحفاظ على ثقافتها ولغتها ودينها وعلى تنشئة أبنائها طوعا في إطار تلك الخصوصية.

إن سعينا المشترك المخلص لإعلاء مقام التنمية الاجتماعية ووضعها في قلب اهتمام الأسرة الدولية ليدعونا إلى التفكير الجماعي الجاد لتحصين الأهداف الإنسانية السامية ضد تقلبات السياسة ومن ضيق النظرة القائمة على ترجيح المصلحة الآنية على حساب تقدم الإنسانية وتمهيد سبل سلامها واستقرار تجمعاتها والعمل معا على تحقيق الخير للإنسانية في كل مكان.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي وزيرة الخدمات الاجتماعية في سري لانكا، السيدة سوميدها جاياسنه.

**السيدة جاياسنه** (سري لانكا) (تكلمت بالسنهالية؛ والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أقدم لكم تهانئ شعب سري لانكا وحكومتها. ويسعدني أيضا أن أواصل العمل الجيد الذي اضطلع به وزراء الشؤون الاجتماعية السابقون في حكومة السيدة شاندريكا باندرانايكا كوماراتونغا، رئيسة جمهورية سري لانكا.

سري لانكا لم تضيّع وقتا في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وما فتئت حكومتنا تنتهج سياسة إنمائية ذات وجه إنساني، ولذلك تحظى التنمية الاجتماعية عندنا بأولوية عليا. وقد عُقد مؤتمر القمة العالمي في الوقت المناسب من حيث إنه سعى إلى نموذج للتنمية الاجتماعية داخل البلدان وفيما بينها. والأمر المطلوب منا الآن هو أن نعمل على تنفيذ برنامج العمل ومتابعته.

وقد عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ استعراضا لمنتصف المدة لنتائج مؤتمر القمة العالمي، في مانيلا في عام ١٩٩٧. والآن، وفي نهاية العام الخامس، نجتمع هنا للاستعراض الشامل. وتفخر سري لانكا بكل تواضع بإنجازاتها فيما يتعلق بالتعهدات التي قطعتها في مؤتمر القمة العالمي، على الرغم من العقبات التي يشكلها العنف الإرهابي ونقص الموارد. ويظل مع ذلك أمامنا طريق طويل على المدى القصير والمتوسط.

وقد أشير في بداية الخمسينات إلى سري لانكا بوصفها نموذجا للتنمية الاجتماعية نظرا لتركيزها القوي على تحسين نوعية حياة الشعب، وتشعب برامجها للحماية الاجتماعية والاندماج الاجتماعي، وكان ذلك أحيانا على حساب الاستثمار في النمو الاقتصادي. وإنجازاتنا في مجالي الصحة والتعليم تجاوزت المتوسط العالمي. وبحلول عام ١٩٩٩، كانت سري لانكا قد حققت معدلا لوفيات الرضع قدره ١٥,٩ بين كل ألف مولود، ومعدلا لوفيات الأمهات قدره ٢,٣ بين كل ١٠ ٠٠٠ ولادة، وبلغ متوسط العمر فيها ٧٣,١ سنة، وهو ما يقل عن متوسط العمر في العالم النامي بـ ٣ في المائة فقط. وعلى جبهة التعليم، حققت سري لانكا محو الأمية بنسبة ٩٠,٧ في المائة.

وتم الآن تحديد برامج ومشاريع التنمية الاجتماعية بمزيد من الدقة والتوجيه. ويتراوح نطاق البرامج بين إعانات

للفقراء؛ وبرامج الحماية الاجتماعية للمعوقين والنساء الضعيفات والأطفال والمسنين؛ ومعاشات تقاعدية وضمان اجتماعي لأصحاب المهن الحرة الفقراء. وتوفر هذه البرامج شبكة الضمان الاجتماعي الاقتصادي اللازمة للمجموعات الضعيفة والمهمشة خلال فترة الانتقال إلى النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامة والعادلة.

وقد أصدرنا منذ عام ١٩٩٤ عددا من التشريعات القانونية المتعلقة بمختلف جوانب التنمية الاجتماعية، مثل حماية العمال، وضمان أجور العاملين، وتدابير ومخططات الرفاه الاجتماعي.

وأنشئ أيضا عدد من أفرقة العمل الرئاسية. وتقوم فرق العمل هذه بدراسة أفضل السبل لتمكين النساء والأطفال، وكذلك المعوقين والمسنين، وحماية حقوقهم وتقديم توصيات بشأنها، وتقدم أيضا التوصيات بشأن سبل تبسيط وزيادة ملاءمة وتغطية العناصر الأساسية للتنمية الاجتماعية مثل التعليم والرعاية الصحية.

وعلاوة على ذلك، أنشئت أيضا لجان توجيهية وطنية بشأن مختلف جوانب التنمية الاجتماعية، عملا بقرارات مؤتمر القمة العالمي. وتسهم هذه الآليات في تقرير السياسات على المستوى الوطني بشأن التنمية الاجتماعية، وتيسر هذه العملية من خلال التشجيع على إقامة حوار فعال بين الوكالات الحكومية، وجميع الهيئات المانحة، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص بشأن مسائل تنفيذ البرامج الاجتماعية، وتغطيتها وفاعليتها.

واللجان التوجيهية تتداول وتتخذ قرارات أيضا بشأن مسائل حيوية أخرى مثل تحسين تحديد المستفيدين من البرامج، وتمكين الجماعات المهمشة من الناحية الاجتماعية الاقتصادية، وضرورة إيجاد قاعدة بيانات وطنية يمكن أن يصل إليها مستخدمون متعددون. وبدعم تقني ومالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبتوجيه من اللجنة الوطنية للتنمية الاجتماعية، استكمل الآن اقتراح تقني باستحداث نظام معلومات لإدارة التنمية الاجتماعية. وسيبدأ عمل نظام المعلومات هذا في غضون شهر واحد.

هذا، وقد اتخذنا تدابير كثيرة تستهدف تحسين الأوضاع الاجتماعية لشرائح هامة من المجتمع. بيد أن الجهود الوطنية وحدها لا يمكن أن تتصدى لجميع تحديات التنمية الاجتماعية. وسري لانكا ملتزمة بالسياسات الاقتصادية للسوق الحرة، بهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي. وعلى غرار كثير من البلدان النامية الأخرى التي تعيش حالات مماثلة، فنحن أيضا نتعايش مع عملية العولمة غير القابلة للانعكاس — وهي عملية تطرح تحديات وتتيح فرصا.

ومع انتقال رؤوس الأموال وعناصر الإنتاج والإدارة عبر الحدود، أصبح أثر العولمة على مجتمعاتنا هائلا. كما أن هذه العملية تحمل في طياتها مطالب إضافية من مجتمعاتنا. وجاء نظام التجارة المتعدد الأطراف المحكوم بالقواعد، والذي رأى النور مع إنشاء منظمة التجارة العالمية، ردا على عملية العولمة الناشئة. بيد أن نظام التجارة المتعدد الأطراف الجديد لم يحقق الفوائد المنشودة من حيث وصول البلدان النامية إلى الأسواق، كما لم تتناسب الالتزامات المفروضة على البلدان النامية مع مستويات تنميتها الاقتصادية. وبالتالي ساد قلق كبير من أن يكون نظام التجارة المتعدد الأطراف الجديد غير متوازن، ومن أن تكون فوائد جولة أوروغواي غير منصفة وغير عادلة. ومن ثم، يرى مزيد من البلدان أن القواعد الإطارية للساحة التجارية الدولية ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار البعد الإنمائي، وأثر هذه النظم على البلدان النامية، إذا ما أردنا الحيلولة دون زيادة تهميش الاقتصادات الصغيرة في الاقتصاد العالمي. وفي هذه الحالة، لا يمكن حتى بالنسبة لأفضل الخطط الوطنية للتنمية الاجتماعية أن تكون مستدامة. بل إن ما سوف يكون مزعجا بشكل أكبر هو

تآكل ما تحقق في الماضي من إنجازات في مجال التنمية الاجتماعية.

المطلوب توفيره لرفع المستويات المعيشية والاجتماعية لشعوبنا هو زيادة الوصول إلى الأسواق مع تخفيف القيود والشروط المفروضة. ولا يجوز السماح للمعايير أو المسائل الاجتماعية بالتستر وراء قناع التدابير الحمائية المقصود بها حرماننا من الوصول إلى الأسواق. إن المطالبة بجعل معايير العمل أو التدابير البيئية الجديدة مرتبطة بالتبادل التجاري تساوي الإمعان في إنكار وصول البلدان النامية إلى الأسواق. وسيؤثر هذا بدوره سلبا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأن البلدان النامية ستحرم من القدرة على الاستفادة من ميزاتها التنافسية والنسبية. إننا نرى أن زيادة الوصول إلى الأسواق، وما يترتب على ذلك من نمو اقتصادي، هي أكثر السبل استدامة لتحسين المستويات الاجتماعية لشعوبنا. والتاريخ الاقتصادي حافل بالأدلة على هذه الحقيقة.

وبينما نعيد رسم استراتيجياتنا الإنمائية، تعلن حكومتي التزامها بمواصلة هذا المسار المستدام. وكما نادت فخامة رئيسة جمهورية سري لانكا، السيدة شاندريكا باندرانايكا كوماراتونغا، فإننا سنواصل تطبيق اقتصاد السوق الحر ذي الوجه الإنساني، وسنوفر شبكات الأمان للفئات الضعيفة من المجتمع.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي وزير الرئاسة في جمهورية بيرو، السيد إدغاردو موسكيرا.

**السيد موسكيرا** (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يسرني جدا أن أكون هنا، وأن أشارك في هذه المناقشة بشأن الجوانب الأساسية لتنفيذ قرارات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. لقد وضعت بيرو استراتيجية لتنفيذ الالتزامات التي تعهدنا بها في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥، لا سيما تنفيذ الالتزامين ٢ و ٨. وتشمل استراتيجتنا أربع أدوات لتعزيز التنمية الوطنية. والحد من الفقر، ووضع الأسس لخلق الثروة. وهذه الأدوات هي تعزيز الاستقرار الاقتصادي للبلد وضمان إطار مؤسسي ملائم لسير اقتصاد السوق بكفاءة؛ وتوطيد تهدئة الأوضاع الداخلية والخارجية للبلد بحل الحركات الإرهابية، وتعزيز مكافحة عصابات الاتجار بالمخدرات، وتسوية المشاكل الحدودية المعلقة؛ وبناء القدرة في قطاعات أشد المحتاجين بالاستثمار في البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية؛ وخلق فرص التنمية للمجتمعات المحلية وتنمية قدرات المواطنين.

وقد انخفض الفقر المدقع بأكثر من ١٢ في المائة بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٧، إذ انخفضت نسبته من ٢٦,٨ في المائة إلى ١٤,٧ في المائة. أما فيما يتعلق بالفقر على الإجمال، فقد انخفض بنحو ٧ في المائة في الفترة ذاتها. ويشير برنامج الأمم المتحدة في تقريره إلى أن بيرو تحتل المرتبة الثمانين في مؤشر التنمية البشرية، أي أنها تقدمت ست مراتب قياسا بترتيبها في عام ١٩٩٨.

وأود أن أشاطر الجمعية بعض المبادئ الموجهة لاستراتيجتنا. فيما يتعلق بالالتزام ١، فإن مختلف البرامج الاجتماعية التي تم الاضطلاع بها لبناء القدرات وتوفير الفرص، والتي سبق أن تحدثت عنها، تتضمن مجموعة مشتركة من الآليات لمشاركة المواطنين في اختيار الخطط والمشاريع وتحديد أولوياتها، وكذلك في تنفيذها وتمويلها. وبلك أصبح المواطنون عناصر هامة في رقابة المجتمع لأنشطة الدولة وللبرامج والمشاريع المملوكة للمجتمعات المحلية المستفيدة. وأدى هذا إلى تعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع المدني، وهو عنصر هام لم نعره انتباها في الماضي. ومكّن هذا من تراكم رأس المال الاجتماعي من حيث تنظيم المجتمعات المحلية وتدريبها وريادتها.

وجرى الاستثمار بشكل كبير في مجال بناء القدرة في سياق الالتزام ٦ من إعلان كوبنهاغن. ونتيجة للاستثمار في مجال الصحة، تضاعف عدد المؤسسات التي توفر الرعاية الأولية بين عام ١٩٩٥ و ١٩٩٨، إذ زاد عدد المستخدمين من ٦ ملايين إلى ١٢,٤ مليون مستخدم. وارتفع الالتحاق بالمدارس للأطفال بين ٦ و ١١ سنة من ٨٧,٣ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ٩٥,٦ في المائة في عام ١٩٩٨، وهو التحاق شبه شامل. وبلغت تغطية شبكة مياه الشرب ٦٧,٧ في المائة في عام ١٩٩٨، قياسا بـ ٥٧,٤ في عام ١٩٩٣، بينما زادت نسبة تغطية شبكة الصرف الصحي من ٤٠ في المائة إلى ٥٢ في المائة في الفترة ذاتها. ومن خلال الاستثمار في قطاع الطاقة، زادت التغطية على المستوى الوطني من ٥٢ في المائة من السكان في عام ١٩٩٣ إلى ٧٢ في المائة في عام ١٩٩٨.

وبفضل الاستراتيجية التشاركية لبرامجنا الاجتماعية، أصبح بوسع كثير من المجتمعات المحلية الآن أن تدير برامجها ومشاريعها. وقد مكّن هذا مثلا من تخويلها إدارة المراكز الصحية.

وفي تنفيذ الالتزام ٣ من الإعلان، تم الاضطلاع بعملية بناء القدرات التي سبق أن تحدثت عنها، إلى جانب بذل الجهود لتوفير الفرص لأفراد السكان الأشد فقرا. ذلك أننا على اقتناع بأن من الضروري أن تدعم الدولة الدور الخاص للأفراد باعتبارهم هم الذين يدرّون دخلهم، ويحسنون أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. ويستند خط العمل هذا إلى تحديد رؤى التنمية المحلية، وتحديد المزايا التنافسية والنسبية للمناطق المختلفة، وتحديد السلع والخدمات التي يمكن للمجتمعات المحلية أن تطورها لكي تصبح جزءا من سوق متكاملة.

وفيما يتعلق بالالتزامات ٤ و ٥ و ٦، أنشئت وزارة النهوض بالمرأة والتنمية البشرية في عام ١٩٩٦ وأنطيت بها مهمة محددة هي التركيز على تعزيز المواطنة وضم المجموعات الضعيفة أو المحرومة. ويجري في إطار هذه الوزارة تنفيذ البرنامج الوطني لمحو الأمية، الذي نال جائزة الملك سيونغ لمحو الأمية من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في عام ١٩٩٩، والخطة الوطنية لتكافؤ الفرص للرجال والنساء ٢٠٠٠-٢٠٠٥، ولجنة شؤون السكان الأصليين.

وتم استشارة السكان الأصليين في البلد في عام ١٩٩٨ للاطلاع على رؤيتهم للمستقبل حتى عام ٢٠٠٥، وللاستماع إلى اقتراحاتهم بشأن ما يمكنهم القيام به لتحقيق تلك الرؤية، ولمعرفة رأيهم في ما ينبغي للدولة أن تقوم به. وعلى نفس المنوال أقامت الحكومة وقطاع الشركات والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات الشعبية والجهات المانحة عملية حوار بشأن الخبارت والتحديات في مكافحة الفقر.

وفيما يتعلق بالالتزامين ٩ و ١٠، أود أن أشير إلى أننا حققنا، وفقا لأحكام المبادرة ٢٠/٢٠، زيادة في الموارد المخصصة للمصروفات الاجتماعية الأساسية، إذ تبلغ الآن ٨٠ دولارا للفرد، قياسا بـ ١٢ دولارا في عام ١٩٩٠. وبذلك تمتثل بيرو للأحكام بتخصيص ما يزيد بكثير على ٢٠ في المائة من ميزانيتها لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.

وتتمثل مهمتنا في المستقبل القريب في التركيز على تحديد وزيادة الفرص التي من شأنها أن تمكّن البيرويين الفقراء من أن يصبحوا جزءا من اقتصاد السوق، وأن يأخذوا بناصية مستقبلهم: مستقبل قوامه الاستقرار الاقتصادي والسلام الاجتماعي والفرص الإنمائية.

أخيرا، وكما ذكر الرئيس ألبرتو فوجيموري، فإن الأسلوب الذي تؤثر به عملية العولمة على البلدان ذات

الاقتصادات غير النامية يعبر عن مدى تباين هذه العملية في جورها على نطاق العالم، ويوضح أن العولمة تجري بالأحرى في ظل نظام تسوده الاختلالات والخلافات التي ينبغي أن تكون من مخلفات الماضي. إن نجاح برامج القضاء على الفقر يتوقف على إقامة نظام عالمي أكثر إنصافا، وإقامة اقتصاد عالمي حر حقا، تتاح فيه الفرصة للبلدان النامية للوصول إلى الأسواق، واعتماد نظم دولية من شأنها أن تمكّن من إقامة علاقات سليمة بين الأسواق المالية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أود أن أذكّر الوفود بأن المدة الزمنية للبيانات محددة بسبع دقائق، وقد تم تقرير هذه المدة بغية استكمال العمل سريعا.

أعطي الكلمة لمعالي وزير الشؤون الاجتماعية في إستونيا، السيد إيكي نستور.

**السيد نستور** (إستونيا) (تكلم بالانكليزية): إنه لمن عظيم الشرف لي أن أتكلم باسم حكومة إستونيا، وأن أؤكد مجددا التزامنا المستمر بالتنمية الاجتماعية. وأود أيضا أن أضم صوت إستونيا إلى الخطاب الذي أدلى به ممثل البرتغال نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه.

وأود أن أتقدم بالشكر للأمين العام ولشعبة السياسة الاجتماعية والتنمية على ما أنجزوه من أعمال تحضيرية ممتازة لهذه الدورة، وأود أيضا أن أشكر حكومة سويسرا على استضافة هذه الدورة الاستثنائية.

لقد أكد مؤتمر الأمم المتحدة الذي عُقد في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥ أهمية التنمية الاجتماعية على نطاق العالم . وقد تضمنت الأهداف الأساسية المتفق عليها في كوبنهاغن القضاء على الفقر المدقع وتحقيق العمالة الكاملة.

عندما عُقد مؤتمر كوبنهاغن كانت إستونيا قد بدأت بالفعل في مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق. والتغيرات الهيكلية الجوهرية التي حدثت في فترة التسعينات تجلت في تراجع القطاع الزراعي والصناعات الثقيلة وفي نمو سريع لقطاع الخدمات والصناعات التكنولوجية الحديثة. ونتيجة لذلك، أصبح هيكل الاقتصاد الإستوني الآن مماثلا للهيكل الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو.

إن التطور الحثيث في تكنولوجيا المعلومات، الذي بدأ بإعادة الهيكلة الاقتصادية، ترك أثرا كبيرا على سوق العمالة في بلدنا؛ وهذا يعني أن هناك طلبا كبيرا على الأخصائيين المؤهلين والعمال المهرة. واستهل في عام ١٩٩٥ إصلاح للمعاهد الحكومية للتدريب المهني بهدف توفير الفرصة للشباب والكبار للحصول على المعرفة والمهارات التي يحتاجها أرباب العمل.

ويمثل تجهيز المدارس بالحواسيب وتكنولوجيا المعلومات المستخدمة في التدريس إحدى الأولويات في مجال التعليم. ويستخدم حاليا ٦٠ في المائة من التلاميذ والطلبة في إستونيا الإنترنت بشكل يومي. ونتوقع أن يزيد نصيب الصناعات المتطورة في الاقتصاد الإستوني بشكل كبير.

وقد شاركت وزارة الشؤون الاجتماعية في إستونيا مشاركة نشطة في إعداد سياسة سوق العمل، وحل مشاكل العمالة، حيث تندرج البطالة طويلة الأجل وبطالة الشباب بين المشاكل الاجتماعية الخطيرة جدا في إستونيا. وفي عام ١٩٩٩، أعد الفصل الخاص بالعمل والتدريب في خطة التنمية الوطنية. ويتمثل أحد أهم مبادئها في زيادة التركيز على تنفيذ تدابير فعالة خاصة بسوق العمل، وزيادة عدد الأشخاص المعنيين. ويجري إيلاء اهتمام خاص إلى ضرورة زيادة دور الشركاء الاجتماعيين في حل مشاكل العمالة، وتعزيز التعاون بين مكاتب التشغيل، والجهات المقدمة للتدريب، وأرباب العمل.

وفيما يلي الأهداف في مجال العمالة والتدريب، حسبما ترد في خطة التنمية الوطنية: أولا، زيادة مرونة النظام

التعليمي وتعزيز قدرته على التكيف مع التغيرات التي تعيد تشكيل القطاعات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية؛ ثانيا، تهيئة الظروف لأرباب العمل والعمال لاكتساب مهارات جديدة والمعرفة اللازمة لمواكبة التغيرات الخاصة بالعمالة والتغيرات الهيكلية والتكنولوجية؛ ثالثا، ضم الأشخاص المنتمين للجماعات المعرضة للخطر في سوق العمل، وكفالة حصولهم على التعليم؛ وأخيرا، ضمان تكافؤ الفرص للرجال والنساء في الحصول على فرص العمل.

ومع مراعاة استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتشغيل أعدت إستونيا أول خطة عمل سنوية للعمالة، ستكون بمثابة أساس لسياسات تطوير أسواق العمل الوطنية ولتنسيق التعاون بين مختلف الوزارات لحل مشاكل العمالة. وستواصل إستونيا تطوير سياساتها الخاصة بسوق العمل على أساس التحليلات والتنبؤات الاقتصادية لسوق العمل، مع مشاركة جميع المؤسسات المختصة على الصعيدين الوطني والإقليمي في هذه العملية.

ومن أجل درء الفقر ليس من المهم توفير الأعمال للناس فحسب، ولكن أيضا ضمان حصولهم على أجر كاف. وترد المبادئ الأساسية للسياسة الوطنية للأجور في إستونيا في قوانين العمل التي تكفل أيضا للموظفين حدا أدنى من الضمانات. ويتم من خلال الاتفاقات الجماعية وعقود العمل، ووفقا لما يقرره رب العمل، تهيئة ظروف أكثر مواتاة للأجور.

منذ بداية عام ١٩٩١ تم تحديد مستوى الحد الأدنى للأجور باتفاق ثلاثي بين الدولة وأرباب العمل ونقابات العمال. ويجري التوقيع سنويا على اتفاقات ثلاثية، وقد وافق المجتمع على هذا الإجراء. وتشارك اليوم نقابات العمال ومنظمات أرباب العمل في حل مشاكل مختلفة تتصل بالعمالة وبسوق العمل، على الصعيدين المركزي والمحلي.

ومن أجل دمج المبادرة المحلية، وجعل الأطراف المحلية المعنية مسؤولة عن حل مشاكل العمالة المحلية، أنشئت مجالس ثلاثية للعمالة في المقاطعات.

منذ عام ١٩٩٥، تُدفع استحقاقات البطالة للعاطلين المقيدين في مكاتب العمالة الحكومية. ونظرا لضعف استحقاقات البطالة، فإن العاطلين ما زالوا يواجهون خطر الفقر المحيق. وفي عام ١٩٩٩ اعتمدت حكومة إستونيا مفهوم التأمين ضد البطالة، وسيجري تطوير هذا النظام هذا العام.

سكان إستونيا يبلغون سن الشيخوخة بوتيرة سريعة. ودون إصلاح نظام المعاشات التقاعدية القائم، ستؤدي زيادة عدد المتقاعدين الحاصلين على المعاشات التقاعدية إما إلى انخفاض نسبة المعاشات التقاعدية إلى الأجور، أو إلى زيادة حتمية في التمويل الحكومي. وهذه الحالة قد تؤدي إلى اتساع الفجوة بين توقعات عامة الناس والواقع.

ووفقا لمفهوم إصلاح المعاشات التقاعدية، ستنشئ إستونيا نظاما للمعاشات يتألف من ثلاث دعامات. الدعامة الأولى نظام معاشات إلزامي تديره الدولة ويقوم على أساس دفع الاشتراكات أولا بأول. والدعامة الثانية نظام معاشات تديره شركات خاصة، ويحافظ على نسبة المعاشات الحالية إلى الأجور، ويكفل تنامي القوة الشرائية للمعاشات التقاعدية. والدعامة الثالثة نظام معاشات يمول طوعيا وتديره شركات خاصة.

والأفراد الذين يظل دخلهم، إلى جانب الأجور واستحقاقات الضمان الاجتماعي، دون الحد الذي حددته الحكومة، يتلقون إعانة الكفاف. ويمول هذا النوع من الإعانات من ميزانية الدولة، وتدفعه الحكومات المحلية.

وفي الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ نفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووزارة الشؤون الاجتماعية، وجامعة تارتو

مشروعا مشتركا بعنوان ”إعداد استراتيجية وطنية لتخفيف وطأة الفقر في إستونيا “، سلطت الضوء على أن الفقر مشكلة من أخطر المشاكل الاجتماعية التي تعوق التنمية الاجتماعية.

وكانت إستونيا أول بلد قدم طلبا للاتحاد الأوروبي لبدء في التصديق على المدونة الأوروبية للضمان الاجتماعي. ووقعت حكومتنا على المدونة في خريف العام الماضي، وسنصدق على الوثيقة في العام القادم. وفي ٣١ أيار/مايو من هذا العام، صدق البرلمان الإستوني على الميثاق الاجتماعي الأوروبي المنقح.

وتنظر حكومة إستونيا بجدية إلى مسائل التنمية الاجتماعية؛ فهدفنا هو إقامة مجتمع مدني يدير شؤونه إدارة حسنة ويشمل الجميع.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي وزير مكتب رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، السيد سوبانه سريثيرات.

**السيد سريثيرات** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي بادئ ذي بدء أن يقدم خالص تهانئه للرئيس على رئاسة هذه الدورة الاستثنائية الهامة للجمعية العامة، وأن يعرب عن ثقته بأن هذه الدورة ستكلل بالنجاح تحت قيادتها الحكيمة.

إن إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن يمثلان توافقا دوليا جديدا في الآراء حول ضرورة التصدي للمسائل الاجتماعية الأساسية. ومنذ اعتمادهما اتُخذت خطوات هامة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي صوب تحقيق الأهداف المحددة. وسُجلت حتى الآن إنجازات أولية.

غير أننا نشهد أثرا سلبيا وبيئة غير مواتية في السنوات الخمس من عملية تنفيذ برنامج العمل. فعلى سبيل المثال، انخفضت الموارد المكرسة للتنمية الاجتماعية؛ وزاد عبء الديون الخارجية؛ وأصبح العالم، مع تحرير تدفقات رؤوس الأموال، أكثر تعرضا للصدمات المالية المباغتة التي تترك آثارا اجتماعية واقتصادية خطيرة. وأدى كل هذا إلى ظهور عقبات كأداء على طريق تحقيق التنمية الاجتماعية.

ويشاطر وفدي تماما الممثلين الكثيرين الذين أعربوا عن آرائهم بأن العالم أصبح مكانا يعتوره مزيد من التفاوت، داخل الأمم وفيما بينها، مع تزايد التفاوت في الدخل والعمالة والانتفاع بالخدمات الاجتماعية وفرص المشاركة في مؤسسات المجتمع العام والمدني. كما أن العولمة طرحت تحديات كبرى بالنسبة للبلدان النامية، لا سيما البلدان الأقل نموا.

وفي ضوء ما تقدم، يتعين على المجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة، أن يؤدي دورا حاسم الأهمية وتنسيقا لحل هذه المشكلة، وحشد الموارد المالية، وتوفير المساعدة التقنية للبلدان النامية، لا سيما البلدان الأقل نموا، والبلدان النامية غير الساحلية.

توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية هو في الواقع هدف ضمني للبرامج الإنمائية الاجتماعية – الاقتصادية لحكومة لاو، التي تستهدف تحسين رفاه الشعب، وتوفير الخدمات الاجتماعية، والحد من الفقر تدريجيا. ولم يدخر جهد لتنفيذ هذه البرامج. ومنذ عام ١٩٩٦، زادت المخصصات المالية الحكومية للقطاع الاجتماعي من ١١ في المائة إلى ١٩ في المائة.

وتم تحقيق إنجازات مشجعة. فمن ١٩٩٣ إلى ١٩٩٨ انخفض معدل الفقر من ٤٦ في المائة إلى ٣٩ في المائة. وإضافة إلى ذلك، أحرز تقدم هام في مجالي التعليم والصحة؛ فزاد معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية إلى ٧٦ في المائة في عام ١٩٩٩؛ وانخفض معدل وفيات الرضع دون سن السنة من ١٢٥ لكل ألف مولود إلى ١١٣ لكل ألف مولود،

كما انخفض معدل وفيات الرضع دون الخامسة من ١٨٢ لكل ألف إلى ١٤٢ لكل ألف.

وامتد نطاق الرعاية الصحية العامة في السنوات الأخيرة على صعيدي القرى والأقضية في شتى أنحاء البلد. وتم توسيع نطاق برنامج التحصين ليشمل معظم القرى. وأنشئت برامج جديدة لصحة الأمهات وسلامة الأمومة. كما يولى الاهتمام الملائم لمكافحة مرض الإيدز والوقاية منه.

وعلى الرغم من الإنجازات الهامة في مجالي التعليم والصحة، فإننا لا نزال نواجه صعوبات كبرى أخرى ترتبط ارتباطا وثيقا بتخفيف وطأة الفقر، والانتقال إلى اقتصاد موجه نحو السوق، وبناء البنية الأساسية والقدرات بشكل منتظم.

الأوضاع المعيشية للسكان في المناطق الريفية من شواغلنا الكبرى. ولهذا السبب، أنشأت حكومة لاو برامج التنمية الريفية وإنتاج الأغذية، التي تهدف إلى تعزيز الإنتاج الموجه نحو السوق، وتنويع الزراعة، وتوفير الوصول إلى الأسواق والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. ولأول مرة مكّن إنتاج الأرز البالغ ٢,١ مليون طن في عام ١٩٩٩ من تحقيق الاكتفاء الذاتي للبلد في المواد الغذائية. وعلاوة على ذلك، تندرج المرأة ومجموعات الأقليات الطائفية ضمن المجموعات الرئيسية المستفيدة من معاملة منصفة لتمكينها من أن تندمج اندماجا كاملا في المجتمع، وأن تجني ثمار الفرص الاقتصادية.

ونتيجة لارتفاع نسبة التضخم وتدهور عملتنا الوطنية بسبب الأزمة المالية الآسيوية، عانت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من الآثار السلبية لانعدام استقرار الاقتصاد الكلي، الذي كان عائقا كبيرا على طريق مساعينا لزيادة النفقات الاجتماعية، ومعالجة مسائل البطالة. وقد أخذت الحالة حاليا في الاستقرار على جميع الجبهات.

وعملا على تعميق الحوار بشأن سياساتنا واستراتيجياتنا الإنمائية، لا سيما للقضاء على الفقر، بدأت حكومة لاو عملية اجتماعات مائدة مستديرة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ لإقناع شركائنا الإنمائيين باحتياجاتنا واتساقنا الإنمائي وأولوياتنا. ويستهدف الحوار أيضا حشد الموارد بالشكل الأمثل، وإعداد إطار مشترك وواضح للتعاون مع شركائنا في تحقيق هدف تغيير حالة البلد بوصفه من البلدان الأقل نموا.

وأود في هذا السياق أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا العميق للمجتمع الدولي ومجتمع المانحين لدعمهم المستمر لعملية التنمية في بلدنا. فقد كان دعمهم في الحقيقة عاملا مكملا هاما للجهود الوطنية الرامية إلى إحراز تقدم.

ختاما، وبينما تقع المسؤولية الأساسية عن الوفاء بالتزامات كوبنهاغن على عاتق الحكومات الوطنية، فإن التعاون والمساعدة الدوليين، لا سيما في مجال التمويل، ضروريان لتنفيذ هذه الالتزامات تنفيذا كاملا وناجحا. وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ستواصل، بدورها، بذل كافة الجهود للإسهام في عملية ترجمة الأهداف النبيلة لمؤتمر قمة كوبنهاغن إلى تدابير عملية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية في سيراليون، السيدة كادي سيزاي.

**السيدة سيزاي** (سيراليون) (تكلمت بالانكليزية): يود وفدي أن يعرب عن امتنانه العميق لحكومة سويسرا وشعبها لاستضافة هذا الاجتماع بسخاء ودفء في ميدنتهم الجميلة.

يتفق وفد سيراليون، شأنه شأن كثير من المتكلمين قبلي، على أنه تم إحراز بعض التقدم نحو الوفاء بالالتزامات المتعهد بها قبل خمس سنوات. ولكن الطريق لا يزال طويلا.

فبينما نلاحظ إحراز تقدم في بعض المجالات، فإننا نلاحظ بشكل خاص انتكاسات، بل في الواقع تدهورا، في مجالات أخرى. فتزايد الصعوبات الاقتصادية الوطنية، وتفاقمها بسبب الأزمات المالية العالمية والصراعات الأهلية في أنحاء كثيرة من العالم، حال دون الوفاء بالتزامات كوبنهاغن في كثير من البلدان، ومن بينها سيراليون.

ولكنني أقف في هذا المبنى التاريخي، وفي هذه الجمعية الموقرة، بروح من الإعزاز بإرادة الشعب الذي لا يعرف الكلل في سيراليون للوقوف صامدا في وجه قوى الشر والفوضى والوحشية التي قاتلت على مدى تسع سنوات للقضاء كليا على بلد يسمى سيراليون، وبنيته التحتية ومؤسساته. وأقتبس مما قاله رئيسنا، السيد أحمد تيجان كباح ما يلي:

”لقد قاومنا محاولات تحالف لاإنساني من مصالح إقليمية ودولية لاستغلال مواردنا الطبيعية مقابل أسلحة الدمار الشامل لشن حرب على شعب سيراليون“.

ونحن نرحب بالمبادرة التي اتخذتها بريطانيا العظمى بتقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن ضد التجارة غير القانونية وغير الأخلاقية في الماس في سيراليون على أيدي ثوار الجبهة الثورية المتحدة وشركائهم في الخارج – وهي تجارة أججت طيلة سنوات عديدة اعتداءاتهم الوحشية واللاإنسانية على المواطنين الأبرياء والمسالمين في سيراليون. ويحدونا الأمل في أن يسارع مجلس الأمن إلى اعتماد مشروع القرار هذا.

إن التكلفة في حياة البشر والمعاناة والدمار أمور من المتعذر وصفها؛ والطابع الموسع والمكثف الذي تتصف به انتهاكات حقوق الإنسان، خاصة ضد النساء والأطفال الأبرياء، لا مثيل له. والمبادرة الراهنة التي تقوم بها الولايات المتحدة بدعم من بريطانيا، بتقديم مشروع قرار لإنشاء محكمة خاصة لمحاكمة زعيم الثوار فوداي سانكوح وأعوانه على جرائم الحرب المرتكبة في سيراليون، بغية التصدي لمسألة الإفلات من العقاب، مبادرة محمودة للغاية.

واستمرار عدم الأمان يؤدي إلى إحباط الجهود التي تبذلها حكومة سيراليون من أجل استقرار الاقتصاد وتهيئة بيئة مستدامة للتنمية الاجتماعية. فالسلامة والأمن في الأرواح والممتلكات لأبناء سيراليون يظلان إذن أولوية عليا، فيما تسعى القوات المسلحة في سيراليون إلى تعزيز سلطة الحكومة، حتى يتحرر كل شبر من تراب سيراليون بالكامل. فصون القانون والنظام، وحماية أرواح وممتلكات المواطنين، وتماسك وحدة سيراليون بوصفها دولة، هي إذن شروط أساسية لتنفيذ المثل العظمى التي يتضمنها إعلان كوبنهاغن.

إن التنمية الاجتماعية – الاقتصادية متعذرة إذا لم يكن الشعب حرا وآمنا. وتخفيف حدة الفقر لن يتحقق إذا كانت البلاد تتخبط في صراع أهلي. وحقيقة الأمر أن الفقر يُرى سببا للعديد من الصراعات في أفريقيا، وأية حلول مستدامة لهذه الصراعات يجب أن تبدأ وتنتهي بالتصدي لأسباب الفقر.

وانحسار الأنشطة الاقتصادية وحقيقة أن الثوار يواصلون تمسكهم بمناطق التعدين والمناطق الزراعية المنتجة في البلاد أمران أسهما في تقويض قدرة الحكومة على كسب الأموال، مع ما يرافق ذلك من تراجع في النفقات الاجتماعية. وهذا بدوره يقلل إمكانية وصول مواطني سيراليون إلى الخدمات الاجتماعية وهي التعليم، والصحة، والمأوى، والمياه، والتصحاح. وكل هذا يحدث في بلد يتضمن عددا لا مثيل له من مقطعي الأوصال الذين لا يمكنهم إعالة أنفسهم وأسرهم.

لذلك ترحب سيراليون بالمبادرات التي يضطلع بها حاليا البنك الدولي/صندوق النقد الدولي المتعلقة بوضع

أوراق استراتيجية تخفيض درجة الفقر، وهي أوراق تقع المسؤولية عنها على عاتق البلد الأمر الذي يفضي إلى تيسير الإقراض عن طريق مرفق تخفيض درجة الفقر وتحقيق النمو، وهي مرتبطة بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي أطلقت عام ١٩٩٦ بهدف المساعدة على تخفيف عبء الديون عن كاهل أشد البلدان فقرا الملتزمة بمكافحة الفقر وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي.

ومع ذلك، تود سيراليون أن تحذر من أن عمليات تأهيل البلدان للتوصل إلى خفض الديون معقدة جدا وبطيئة جدا. فيجب أن تكون العملية سريعة وأن تشمل جميع البلدان النامية. وإذا لم نتصد لعبء الديون عن طريق الإلغاء الكامل لها، واستخدام تلك الموارد في برامج لتخفيض مستوى الفقر، فإن معظم بلداننا ستواصل العيش في حالة من الفقر وفي ظل اقتصادات تتصف بالركود. وعليه، فإن سيراليون ماضية الآن في وضع أوراقها الوطنية المتعلقة باستراتيجية خفض درجة الفقر، وهي الأوراق التي ستحال إلى مرفق تخفيض درجة الفقر وتحقيق النمو بنهاية هذا العام.

إن الضرر الواسع الذي تعرض له النسيج الاجتماعي والبنية التحتية الاقتصادية يؤثر على نحو خاص في النساء والأطفال والمسنين. وتزمع الحكومة على توفير خدمات الدعم للمجتمعات المحلية لصالح ضحايا الحرب، وخاصة من أجل تعزيز تسريح الأطفال الجنود وإعادة دمجهم، وتقديم المساعدة إلى النساء والفتيات اللواتي تعرضن للترويع الشديد وتقطيع الأوصال والإساءة الجنسية. وبدأت الحكومة الآن بوضع برنامج للأمن الاجتماعي بوصفه شبكة سلامة اجتماعية يوفر الدعم لأضعف أعضاء مجتمعاتنا المحلية. وتدير الحكومة والعديد من المنظمات غير الحكومية برامج شتى للائتمان الجزئي الموجه خصيصا نحو النساء. ويجري الآن وضع مختلف البرامج الرامية إلى تحسين الوصول إلى الخدمات الوقائية وخدمات الرعاية الصحية الأساسية ومياه الشرب النقية على صعيد البلاد، أو هي قيد العمل بالفعل.

وتتلقى سيراليون حاليا بعض الموارد من الحكومات والمانحين الدوليين الآخرين على حد سواء من أجل تنفيذ شتى البرامج. ولكن بغية كفالة أن تصل هذه الموارد الموجهة نحو تحسين ظروف الفقراء، إلى المستفيدين منها، تعكف الحكومة حاليا على وضع آلية تنسيق للمساعدة في تعبئة المساعدات واستخدامها وإدارتها على نحو فعال بغية التخفيف من حدة الفقر.

إن تقدم أي دولة يرمز إليه وضع النساء فيها، وهن لا يشكلن أغلبية سكانها فحسب، وإنما يشكلن أركان جميع المجتمعات. فالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هما إذن أمران حتميا. ونساء سيراليون دخلت حوليات التاريخ لما يتصفن به من جرأة في تحقيق الديمقراطية. ولقد فعلن هذا أولا عام ١٩٩٦. بالتظاهر ضد الزمرة العسكرية الحاكمة وسعيا لإزالتها، وفي ذلك العام نفسه، سعين إلى المجيء بالحكومة المنتخبة ديمقراطيا برئاسة السيد أحمد تيجان كباح. وبعد ذلك، وبتاريخ ٦ أيار/مايو ٢٠٠٠، وقفت أولئك النساء الجريئات مجددا ضد ثوار الجبهة الثورية المتحدة الذين كانوا يرفضون إلقاء السلاح، بما يشكل انتهاكا لاتفاق لومي للسلام. وقد توج ذلك بتاريخ ٨ أيار/مايو حيث اندلعت احتجاجات مدنية – مجتمعية أفضت في نهاية المطاف إلى اعتقال زعيم الثوار وزبانيته. والفضل في هذا يعود إلى سيراليون بصورة خاصة. ومع ذلك، وعلى رغم أن النساء هن الأعضاء أصحاب الصوت العالي في المجتمع المدني، يلزم إعطاؤهن فرصا إضافية لشغل المزيد من المراكز العليا لاتخاذ القرار.

والسبيل المباشر لتقدم أفريقيا يتمثل في بذل المجتمع العالمي جهودا متضافرة للتصدي للأسباب الجذرية

للصراعات في قارتنا، وللتدخل في الوقت المناسب بغية إضفاء الحرائق التي تشعلها الصراعات ومنع إدارتها من أن تصبح متعذرة. علاوة على ذلك، يجب أن يشجع المجتمع الدولي على تقديم الدعم اللازم وتوفيره، حتى يتسنى للبلدان ذات الديمقراطيات البازغة أن تعزز ديمقراطيتها وحسن إدارتها واحترامها لحقوق الإنسان وحكم القانون.

وما لم يتحقق ذلك، فإن جميع مُثُل كوبنهاغن + ٥ وبيجين + ٥ ستكون بلا معنى وبدون الأمن والسلام لن تتحقق التنمية الاجتماعية – الاقتصادية.

وأود في الختام أن أتقدم بخالص الشكر، نيابة عن حكومة سيراليون وشعبها، لجميع البلدان الصديقة لا سيما بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وكندا والوكالات متعددة الأطراف، لا سيما الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ووكالاتها الإنسانية، على ما قدمته من مؤازرة قيمة ساعدت سيراليون خلال سنوات الحرب الوحشية التسع.

ولكني أعتقد أننا يجب أن نتقدم بشكر خاص إلى إخواننا في المنطقة دون الإقليمية بوصفهم أعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لا سيما البلدان المساهمة بقوات – نيجيريا وغينيا وغانا ومالي. ويجب ألا ننسى البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي فقد بعض مواطنيها أرواحهم في سبيل تمتع مواطني سيراليون بالسلام.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي وزيرة التنمية الاجتماعية والسكان والنهوض بالمرأة وحماية الطفل في النيجر، السيدة نانا عائشة فوماكوي.

**السيدة فوماكوي** (النيجر) (تكلمت بالفرنسية): يطيب لي بادئ ذي بدء أن أؤدي واجبا: أن أتقدم إلى الرئيس، وجميع أعضاء المكتب، بأطيب التهانئ القلبية. وأود أيضا أن أنقل أطيب تحيات السيد تانجا ماموادو، رئيس جمهورية النيجر، والحكومة، لجميع المشاركين هنا.

لقد شارك بلدي في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥. والالتزامات التي انبثقت عن ذلك المحفل الهام، والتي استهدفت، في جملة أمور، مكافحة الفقر وتعزيز العمالة المنتجة وزيادة الاندماج الاجتماعي، تُعبر تماما عن شواغل النيجر، وهو بلد من أشد بلدان العالم فقرا.

في السنوات الأخيرة تفاقمت الحالة الاجتماعية الاقتصادية في بلدي بشكل كبير، مما أدى إلى تدهور منقطع النظير في مستوى معيشة جميع فئات المجتمع تقريبا. ويمكن أن تُعزى هذه الانتكاسات إلى جملة أمور منها البيئة الطبيعية الصعبة، وعدم كفاية السياسات الاقتصادية، والجفاف المتكرر، وانخفاض مستوى التنمية في جميع القطاعات الاجتماعية. وهذه الحالة هي أيضا وليدة استفحال القطاع غير الرسمي في اقتصادنا، وعدم الاستقرار السياسي المزمن الذي ساد البلد خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٩.

ولا شك في أنه لا يزال يتعين مواجهة التحديات الكبرى فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية الاقتصادية في النيجر. ولهذا السبب، وضع النيجر استراتيجيات منذ مؤتمر قمة كوبنهاغن، واضطلع بأنشطة مختلفة تستهدف تنفيذ التوصيات الناجمة عن مؤتمر القمة ذاك. وتتراوح تلك الأنشطة من برامج وسياسات إنمائية، إلى اعتماد تدابير محددة لتنفيذها بفعالية.

ووضع النيجر برنامجا إطاريا وطنيا لمكافحة الفقر، إلى جانب سياسة وطنية للتنمية الاجتماعية. وبعد اجتماع المائدة المستديرة بشأن الفقر، المعقود هنا في آذار/مارس ١٩٩٨ بين النيجر وشركائه الإنمائيين الرئيسيين، بدأ برنامج مكافحة الفقر – الذي يهدف على المديين القصير والمتوسط

إلى الحد من هذه الآفة، وعلى المدى الطويل إلى القضاء عليها – عقب الانتهاء من وضع الإطار المؤسسي الذي يتألف من لجنة توجيهية وطنية. ووحدة لإدارة البرنامج، ولجنة متابعة تقنية. والواقع أنه يجري تنفيذ عدد من المشاريع في مجالات مختلفة في البلد بفضل مساعدة شركائنا الإنمائيين.

وتستهدف السياسة الوطنية للتنمية الاجتماعية، من جانبها وبالاقتران بمكافحة الفقر، تحقيق هدفين أساسيين. الأول تعزيز الاندماج الاجتماعي، والثاني تعزيز العدالة الاجتماعية والعدل الاجتماعي. واتخذت مؤخرا خطوة هامة فيما يتعلق بالهدف الثاني بتصديق النيجر في آب/أغسطس ١٩٩٩ على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واعتماد قانون في أيار/مايو ٢٠٠٠ للأخذ بنظام الحصص لصالح المرأة.

وتشمل سياسة التنمية الاجتماعية السياسات القطاعية التالية: النهوض الاجتماعي والحماية الاجتماعية، والسكان، والنهوض بالمرأة، وحماية الأطفال. كما توضع حاليا خطة عمل خمسية في شكلها النهائي عقب عملية تشاورية.

وفي مجال خلق الوظائف، كانت التدابير المتخذة ذات طابع مؤسسي بشكل أساسي.

وفيما يتعلق بتخصيص الموارد، يكرس النيجر ٣٠ في المائة من النفقات العامة للقطاع الاجتماعي، يوجه ١٥ في المائة منها للخدمات الاجتماعية الأساسية، التي يُكرس لها ١٢ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية.

وأرى أن النتائج المحققة حتى اليوم مشجعة، وإن كانت متواضعة. فإجمالا، انخفض مؤشر تطور الفقر من ٦٦ في عام ١٩٩٤ إلى ٦٤ في عام ١٩٩٧.

إننا في النيجر ندرك تماما أن التقدم المتواضع المحرز لا يمكن المحافظة عليه وتوطيده إلا إذا اتخذت تدابير متسقة وقوية لكفالة الحكم الرشيد ومواصلة تعزيز القدرات الإدارية في اقتصادنا الوطني.

وفي هذا الإطار، وعقب الانتخابات التشريعية والرئاسية التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ تسعى مؤسسات الجمهورية جاهدة إلى دعم السلام والديمقراطية، وهذا أنجع أسلوب لمكافحة الفقرة. وستنظم انتخابات محلية قريبا لاستكمال عملية نشر الديمقراطية الجارية على نحو مشجع جدا.

وأود أيضا أن أشير إلى أن السلام قد أعيد إحلاله في شمال وشرق البلد، وأننا أنشأنا لجنة وطنية لحقوق الإنسان ولجنة وطنية للحوار الاجتماعي. وأود بالمثل أن أشير على أن المجتمع الدولي يُشارك مشاركة تامة في جميع الأنشطة الإنمائية وعمليات اتخاذ القرار.

مع ذلك ما زالت أمامنا عقبات هامة. ومن أجل تجاوز هذه العقبات، وللوفاء بالالتزامات المعقودة في مؤتمر قمة كوبنهاغن، يضم النيجر صوته للمتكلمين السابقين ويتقدم ببعض الاقتراحات ويطرح مبادرات جديدة.

على المستوى الوطني، يلزم تحسين متابعة مبادرة ٢٠/٢٠ بغية حشد الموارد اللازمة لتمويل الخدمات الاجتماعية، وينبغي دمج استراتيجية الحد من الفقر في إطار الاقتصاد الكلي لضمان تحقيق التنمية البشرية المستدامة؛ وينبغي إعطاء مزيد من المسؤولية للقواعد الشعبية من خلال عملية تحقيق اللامركزية؛ وينبغي زيادة التشاور بين مختلف الأطراف الفاعلة المشتركة في التنمية الاجتماعية من أجل تحسين تنسيق الأنشطة وضمان استخدام الموارد بشكل سليم؛ وينبغي تقديم دعم قوي للقطاع الخاص لبناء قدرات الأطراف الفاعلة الرئيسية؛ كما ينبغي وضع مناط التركيز على تنمية الموارد البشرية، لا سيما بالنسبة للمرأة.

وعلى المستوى الدولي، يجب أن يبدي المجتمع الدولي مزيدا من التضامن إزاء البلدان النامية في مكافحتها للفقر.

فينبغي إلغاء الديون أو تحويلها إلى مساعدة للقطاع الاجتماعي، كما ينبغي زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل كبير. وأود أن أشير في هذا الصدد إلى أن الوقت قد حان لكي يستفيد بلدي، الذي يُعاني من شدة انخفاض المالية العامة، وليس من المتوقع أن تتحسن الأوضاع في المستقبل القريب، من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويجب توفير البيانات الاقتصادية ومزيد من المعلومات بشأن الأجور في أقرب وقت ممكن، لأن هذه الأمور تُشكل تحديا خطيرا لنظام المالية العامة في بلدنا.

وعلى الرغم من المشاكل التي تواجهنا، فإن حكومة جمهورية النيجر تؤكد مجددا اعتزامها مواصلة تنفيذ التوصيات المعتمدة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. كما تؤكد مجددا التزامها بمواصلة الحوار مع جميع شركائها الإنمائيين، متحلية بما يلزم من شفافية وزيادة الدقة في اتخاذ القرارات وفي تخصيص الموارد العامة. وقد قررت سلطات الجمهورية الخامسة في هذا الصدد أن تضيف مزيدا من الدينامية والقوة في توجيهها لكيفية إدارة التنمية. وتحقيقا لهذا الغرض ستعطي الخطة الوطنية الوشيكة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للفترة ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤ التي تدمج جميع البرامج والسياسات الحالية، إطارا عاما مرجعيا للأنشطة المقبلة.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بترديد عبارات لشخص بارز قال إن الشؤون الاقتصادية إذا تجاوزت المسائل الاجتماعية أو لم تعرها انتباها، فإن الأوضاع الاجتماعية للغد، بعد أن جرى تقويضها، ستصيب التقدم الاقتصادي بالشلل.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي وزيرة الخدمة المدنية والإصلاح الإداري والنهوض بالمرأة في الكونغو، السيدة جين دامبتريت.

**السيدة دامبتريت** (الكونغو) (تكلمت بالفرنسية): عقدت الجمعية العامة في نيويورك، قبل بضعة أسابيع فقط، وبالتحديد في الفترة من ٥ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، دورة استثنائية مكرسة للمرأة لاستعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد انقضاء خمس سنوات. والآن، ومنذ ٢٦ حزيران/يونيه، تجتمع الجمعية هنا في جنيف لاستعراض تنفيذ الالتزامات العشرة التي اعتمدتها الدول الأعضاء في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن. وترمي هذه الالتزامات العشرة إلى مكافحة الفقر، والقضاء على الفقر المدقع. فما هي الحالة بعد انقضاء خمس سنوات على مؤتمر كوبنهاغن؟

في ضوء تقرير اللجنة التحضيرية للدورة الحالية – التي نشيد بجودة وأهمية مداولاتها – ينبغي لنا أن نعترف بأنه على الرغم من التقدم المحرز في بلدان معينة، فإنه لم يتم للأسف الوفاء بكثير من الالتزامات الهامة التي اعتمدناها. ولذلك، يظل الإعلان وبرنامج العمل مواتيين. ويجب حشد جهود المجتمع الدولي؛ وعليه أن يوطد عزمه حقا على إعادة تعريف نهجه وأن يجد وسائل جديدة لتلبية توقعات ملايين الأفراد الذين يضعون فيه ثقتهم. وأود أن أضيف أننا في حاجة على إرادة سياسية حقيقية يدعمها مزيد من التضامن الفعال مع الفقراء.

وعلاوة على الإشارة إلى هذه الحقائق، وتحديد المشاكل التي تواجه البشرية، وبالإضافة إلى التحديات الكبيرة التي يجب مواجهتها لتحقيق التنمية الاجتماعية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يجتمع لخلق وعي متجدد يمكن أن يُفضي إلى شجب الخزي المتمثل في الفقر المهين، الذي يسلب الإنسان إنسانيته، والذي يمكث فيه السواد الأعظم من سكان العالم – في الوقت الذي تنفق فيه أموال طائلة وثروات مادية وتكنولوجية في غايات أقل إنسانية.

لقد كان مؤتمر قمة كوبنهاغن، قبل خمس سنوات، مكانا مرموقا للحوار والتعاون، وكان دون شك شهادة على تصميم صانعي القرار في العالم على العمل معا لتحقيق التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر، مع مراعاة الثقافات والأوضاع السائدة في كل دولة. وهذه هي الرهانات المتجسدة في إعلان كوبنهاغن وبرنامج عمله، التي أعطت آمالا واسعة لأفراد لا حصر لهم.

ولكن، هل نشعر اليوم بأننا أنجزنا مهمتنا؟ إن عوامل خارجية كثيرة جدا دمرت الجهود التي يبذلها كثير من البلدان الفقيرة لتنفيذ الالتزامات العشرة، والتقدم نحو التنمية الاجتماعية المستدامة. والواقع أن تنفيذ الخطط الوطنية التي بعثت على الأمل في مجالات الصحة والتعليم والعمالة والاندماج الاجتماعي، تظل تواجه عقبات جمة. وقد تسبب في هذه العقبات عبء خدمة الديون، واستمرار انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، والحمائية في أشكالها الكثيرة، ووضع قيم زائفة تغوي الشباب لعدم وجود تقاليد ثقافية أصيلة – وباختصار، عقبات لم تفلت من مخالبها أي محاولة لإزالتها من طريقنا.

ولهذا السبب، وبينما نرحب باتخاذ تدابير من قبيل مبادرة كولونيا لعام ١٩٩٩ بشأن تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يحث الكونغو المجتمع الدولي على العمل نحو إلغاء هذه الديون برمتها: فالشروط المفروضة والتي تمثل جزءا من مبادرة كولونيا تجعلها خادعة وتثير أسئلة بشأنها، وبالمثل، وعلى الرغم من أنه بات من الواضح الآن أن العولمة هي التحدي الرئيسي في القرن الحادي والعشرين، نظرا لما هو في كفة الميزان، فإن التردد مستمر لأن العولمة تنطوي على أخطار تتهدد سيادة الدول الضعيفة وتفردها الثقافي والتاريخي، وتثير أسئلة جادة حول آفاق التنمية في أشد الدول فقرا بينها.

لقد أصبح من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى النظر مسبقا في السبل الملائمة لضمان أن تلبي العولمة آمالنا في تحقيق التنمية للشعوب في ظل الوحدة والتكافل، حتى لا تُصبح العولمة كابوسا للضعفاء، كما حدث بالنسبة للإصرار على الديمقراطية. ومن ثم، وحتى نقلل إلى أقصى حد من أثر العولمة الاقتصادية السلبي، علينا، أن نحدد المبادئ المعنوية والمسائل الأخلاقية التي تثيرها. وعلى سبيل المثال، هل يمكننا أن نكفل للمرأة في المناطق الريفية وظيفة وأنشطة مدرة للدخل في مجال الأعمال الزراعية الضخمة.

كما حددت اللجنة التحضيرية عقبات أخرى في طريق التنمية الاجتماعية: الحروب الأهلية، وعدم تطبيق مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد، وعدم احترام حقوق الإنسان، والعنف والتمييز بكل أشكاله، والتفكك الاجتماعي، وما إلى ذلك.

اسمحوا لي هنا أن أتطرق إلى الحالة في بلدي. في عام ١٩٩٥، لدى انعقاد مؤتمر قمة كوبنهاغن كان الكونغو يعيش في ظل الديمقراطية منذ عام ١٩٩١ حيث اختار الشعب الكونغولي العودة إلى التعددية السياسية، واحترام سيادة القانون، والحكم الرشيد. وبما أن الأمر لم يقتصر على العناصر الداخلية، فإن الحروب الأهلية، وما يترتب عليها من آثار إنسانية ومادية مدمرة، ألمت بالكونغو منذ عام ١٩٩٣. وقد دمرت هذه الحروب النسيج الاقتصادي والاجتماعي للبلد.

ولإعادة الحياة اليومية الطبيعية في بلدنا، لا سيما في برازافيل، ولإعادة إنشاء حد أدنى من البنية الأساسية الاجتماعية، وضعت الحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ برنامجا طارئا مدته ١٠٠ يوم لإعادة التعمير. وتشمل الأنشطة ذات الأولوية لهذا البرنامج، الذي تكلف نحو ١٠ مليارات فرنك الاتحاد المالي الأفريقي، ما يلي: إعادة

توصيل شبكات الكهرباء والمياه والهاتف؛ وإعادة البث الإذاعي والتلفزيوني؛ وإعادة بناء المرافق والتجهيزات العامة الإدارية والمحلية؛ وتنظيف مدينة برازافيل منعا لانتشار الأوبئة؛ وإعادة فتح المدارس والمستشفيات؛ ووضع إطار مرجعي متفق عليه مع شركائنا الإنمائيين. وأود أن أتقدم بالشكر باسم حكومتي لكل من قدم لنا الدعم في المجتمع الدولي.

ومن أجل مواصلة هذه الأنشطة، وللتعجيل بالإصلاحات التي بدأت بالفعل لتمكين البلد من مكافحة الفقر، والنهوض بالتنمية الاجتماعية، أعدت الحكومة أداة استراتيجية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية. وأعني بذلك برنامج ٢٠٠٠-٢٠٠٢ المؤقت للتغلب على آثار الصراع. وقد أعد هذا البرنامج، الذي سيتكلف ٥١١ مليار فرنك الاتحاد المالي الأفريقي، لبدء الانتقال الحقيقي من مرحلة إدارة الأزمة، التي خاضها بلدنا، إلى مرحلة النمو والتنمية المستدامة.

وعلاوة على ذلك، تعمل الحكومة، في إطار مكافحة الفقر، على إعادة الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والرعاية الصحية الأولية، والتعليم الأساسي، والمرافق الصحية، وإعادة بناء السلطة القضائية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويدعم مشاركة القطاع الخاص في هذه الأنشطة برنامج ريادي يوجه المساعدة الخارجية نحو منظمات غير حكومية ومنظمات محلية أخرى.

وانتقالا إلى سياسة العمالة، يؤمل أن يؤدي إنشاء صندوق الكونغو لفرص العمل، وهو مؤسسة متخصصة في خلق فرص العمل يديرها القطاع الخاص، إلى تعزيز أنشطة التدريب وتمويل برامج محددة، وكذلك مشاريع الأعمال الحرة ومبادرات المنشآت الصغيرة. وإضافة إلى ذلك، أنشئ منذ فترة قريبة بموجب قانون خاص صندوق لفرص العمل للشباب.

إن أهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في عصر العولمة، لا يمكن تحقيقها في البلدان النامية إلا باتخاذ التدابير الدينامية التالية أولا: إزالة إجراءات الاتحاد الأوروبي المرهقة والطويلة والمعوقة، والإفراج عن التمويل المخصص للدول وإلغاء الديون وزيادة المساعدة الإنمائية، وكفالة نقل التكنولوجيا بشكل حقيقي.

من السابق لأوانه محاولة تقييم آثار العولمة على عملية التنمية في المستقبل. بيد أن من الضروري تعزيز التعاون والتضامن الدوليين لتمكين الجميع من الوصول إلى القرية العالمية من خلال التمكن من التكنولوجيا الحديثة، التي يجب أن تراعي تكلفتها الحالة المادية للبلدان المستفيدة. ولن يؤدي التصرف بأي أسلوب آخر إلا إلى زيادة التفاوت الشديد شدة، وتغذية الشكوك حول قدرة المجتمع الدولي على النهوض بالمُثل النبيلة الواردة في ميثاق منظمتنا العالمية.

إن التنمية الاجتماعية تظل مرهونة ببيئة يكفل فيها السلام والأمن التعبير عن الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ولتحقيق جميع هذه الأهداف، تكرس حكومة الكونغو وشعبه كل الجهود في ظل الرؤية المستنيرة والقيادة القوية للرئيس انغيسو.

ولا يسعني أن أختتم بياني بدون تهنئة الرئيس، والمكتب بأسره، على أسلوبهم في توجيه مناقشاتنا. وأقدم التهانئ أيضا لهؤلاء الذين نظموا هذه الاجتماعات. وأود أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في تقديم الشكر لسلطات سويسرا وشعبها على حفاوة استقبالنا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للرئيس على أسلوبه المتميز في إدارة أعمال هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بمؤتمر القمة العالمي وما بعده، التي نوليها اهتماما كبيرا جدا.

إننا على ثقة بأن هذه الدورة ستسفر عن إجراءات ومبادرات محددة وشاملة لتنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة العالمي في كوبنهاغن بصورة كاملة. ونرى أن التزامنا الجماعي ومسؤوليتنا المشتركة يمكن أن يكونا بمثابة رباط للتعاون الاقتصادي الدولي الحالي والمقبل، الذي نشجعه بشكل خاص، بينما نواجه تحديات الفقر والبطالة والإقصاء الاجتماعي.

وإننا على اقتناع بأن برنامج عمل التنمية الاجتماعية يوفر إطارا مفيدا للاضطلاع، على نحو متكامل، بالسياسات والبرامج وخطط العمل الدولية بشأن التنمية الاجتماعية، التي اعتمدها المجتمع الدولي في محافل مختلفة.

ولا تزال الديون الخارجية تمثل عقبة كأداء في طريق التنمية الاجتماعية. فبالنسبة لأفريقيا، استمر مجموع الديون الخارجية وخدمتها يستترف الإيرادات الرئيسية للصرف الأجنبي، ويقوض في الوقت ذاته الأهلية الائتمانية لأفريقيا. وفي ضوء تدفقات الموارد الهزيلة أصلا بسبب انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، أعاق عبء الديون الدولية المرهق بشكل خطير آفاق التنمية الاجتماعية في معظم البلدان. بل إن حالة البلدان الأقل نموا أشد هشاشة.

بديهي إذن أنه إن لم تبذل جهود سريعة وكبيرة لتخفيف عبء الديون، فلن يتسنى لنا أبدا أن نستثمر بالقدر الكافي لتحسين قدرتنا على تحقيق التنمية الاجتماعية، وعلى التنافس في ظل تحرير التجارة الدولية. وحتى يمكن لجهود التنمية الاجتماعية أن تؤتي ثمارها، وللإصلاحات الاقتصادية أن تكلل بالنجاح في بلداننا، ينبغي أن تتخذ جميع الأمم والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف الدائنة تدابير محددة، تشمل إلغاء الديون، وذلك بتجاوز إعادة جدولة الديون ومبادرة مديونية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

ويعتقد وفدي أن كل بلد من بلداننا، بما في ذلك بلدان أفريقيا، يجب أن يضطلع بالمسؤولية عن التنمية الاجتماعية الشاملة فيه. والنداء الموجه للمجتمع الدولي لكي يبذل كل ما في وسعه لمساعدة أفريقيا في المجال الاقتصادي، إنما هو نداء للمساعدة على إزالة العقبات التي تحول دون تحقيق التنمية الاجتماعية في القارة، حتى يتسنى لأفريقيا أن تتقدم من خلال الجهود الذاتية التي تبذلها شعوبها.

لقد كان التدهور الاجتماعي الاقتصادي المستمر في أقل البلدان نموا بشكل عام مبعثا لقلق بالغ. ويتجلى هذا في الزيادة المثيرة للجزع في عدد الذين يعيشون في ربقة فقر مدقع، أو التدهور الاقتصادي، أو الكساد. وتتزايد حدة هذه الحالة المتدهورة الموحشة بسبب قلة تدفق الموارد، وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، وانخفاض إيرادات التصدير، وأزمة الديون المؤلمة، وارتفاع البطالة، لا سيما بين الشباب، والتدهور البيئي.

إن استمرار هذه المشاكل لا يمكن أن يقوض بسهولة الاستقرار الاقتصادي العالمي، ويشكل خطراً جدياً للسلام والأمن الدوليين. وقد بذلت جهود هائلة لمعالجة الحالة الاقتصادية التي تعاني منها معظم بلداننا. بيد أنه يلزم أن تبذل البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الإنمائية الدولية مزيداً من الجهود لانتشال كثير من البلدان الفقيرة في العالم من الغرق التام تحت وطأة الأعباء الثقيلة التي رفضها عليها النظام الاقتصادي الدولي الراهن غير المواتي. وبمزيد من التحديد، يلزم أن يوفر شركاؤنا الإنمائيون موارد إضافية جديدة، على الصعيد المتعدد الأطراف والصعيد الثنائي، إذا ما أريد تحسين الأوضاع المعيشية للملايين المحتشدة في البلدان النامية.

وفي معرض إشارتي إلى أزمة التنمية الاجتماعية في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، لا أملك إلا أن أبدي ملاحظات موجزة بشأن الحالة في بلدي.

لقد كانت الأوضاع الإنسانية والاجتماعية في إثيوبيا قبل مؤتمر القمة الاجتماعية تتسم بتدهور كبير في الأحوال

المعيشية للشعب. وكان اجتماع عوامل من قبيل فساد الحكم وسوء تخطيط السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة آنذاك، والحرب الأهلية الممتدة التي استمرت ما يقرب من ٣٠ عاماً، والقحط، هو السبب الذي أدى إلى انخفاض مستوى التنمية البشرية والاجتماعية إلى هذا الحد غير المقبول. وكان جزء كبير من الشعب محروماً من مجرد الضروريات الدنيا للحياة. وقد كان القطاع الاجتماعي في الماضي مهملاً، وكان ينظر إليه على أنه ثانوي، وطفيلي ويعتمد على القطاعات الأخرى، بدلاً من النظر إليه كمصدر للإنتاجية والمدخلات الاستراتيجية في القطاع الاقتصادي. وبناء على ذلك، لم يكن القطاع يستفيد بشكل منصف من مخصصات الميزانية والابتكار المؤسسي.

ولذلك، كان تحقيق الاستقرار والانتعاش الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية للشعب، هي الأهداف ذات الأولوية بالنسبة لحكومة بلدي. وعليه، أصبح الحد من الفقر هو الشغل الشاغل للحكومة، وكان ذلك قبل مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية في كوبنهاغن بكثير. وتعكس السياسة الاقتصادية في إثيوبيا، المعتمدة في عام ١٩٩١، دون لبس أو غموض أن الأولوية المهيمنة هي الحد من الفقر، مع تعزيز العدالة الاجتماعية والعدل الاجتماعي.

وفيما يتعلق بتهيئة بيئة مواتية لتنفيذ الالتزامات المتفق عليها، وضعت الحكومة سياسات واستراتيجيات إنمائية ذات صلة. واستناداً إلى الأطر الكلية، تم تصميم سياسات واستراتيجيات قطاعية، وبدأ التنفيذ في القطاعات ذات الأولوية. وتمت صياغة واعتماد سياسات في مجالات السكان والصحة والتعليم والمرأة والعمالة وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الايدز). واعتمد الميثاق الذي يجسد القيم والمعتقدات الأساسية للاثيوبيين، وعقدت انتخابات متعددة الأحزاب للمرة الأولى والثانية في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠.

وقد أسفرت جهودنا عن نتائج ملموسة، على الرغم من أنه لا يزال يتعين عمل الكثير. إن إيصال الخدمات الاجتماعية ونطاقها في مجالي الصحة والتعليم قد شهد تحسينات وتوسعات هائلة. فزاد غطاء الخدمات الصحية بنحو ١٠ في المائة، بينما ارتفع معدل القيد في التعليم الابتدائي والثانوي بنحو ٢٠ في المائة و ١٣ في المائة على التوالي. كما زاد معدل مشاركة الإناث في جميع مراحل التعليم. وزاد نصيب الخدمات الاجتماعية من نحو ٢٥ في المائة إلى ٢٨ في المائة في المصروفات المتكررة، ومن ٢٠ في المائة إلى ٢٣ في المائة في النفقات الرأسمالية بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٨. وزاد النصيب الفعلي للفرد من النفقات على الخدمات الاجتماعية إجمالاً على مدى السنوات السبع الماضية. والأهم من ذلك هو أن النفقات العسكرية قد انخفضت انخفاضاً هائلاً، من ما متوسطه ٦٥ في المائة من إجمالي النفقات الحكومية في الثمانينات إلى أقل من ٥ في المائة في عام ١٩٩٧، أي قبل العدوان الإريتري بقليل.

إن صياغة وتنفيذ برامج مشتركة بين القطاعات من أكثر النهج الابتكارية الناجحة المعتمدة لتمويل القطاع الاجتماعي في إثيوبيا. وقد وضعت إثيوبيا، بدعم شركائها الإنمائيين، برنامجين لتنمية القطاعين التعليمي، والصحي باستثمار قدره ١,٥ بليون دولار و ٠,٦٣ بليون دولار على التوالي على خمس سنوات. ويمثل هذان البرنامجان أول فرص حقيقية لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الاجتماعية للحكومة. ويتطلب تنفيذ هذين البرنامجين زيادة في الموارد، وتحولاً جذرياً في تخصيص الموارد الاجتماعية للحكومة. وتلتزم الحكومة بالفعل بتمويل نحو ٧٠ في المائة من تكاليف البرنامجين من مواردها الخاصة، ويجري علمياً الوفاء بالالتزام على الرغم من القيود القاسية المفروضة على الميزانية.

وبينما توجد فرص كثيرة للتنمية، تواجه إثيوبيا أيضا تحديات ضخمة. فلا يزال يعيش نحو ٤٥,٥ في المائة من

سكانها الـ ٦٠ مليون في فقر مدقع. وقد أصبح تكرار الجفاف هو القاعدة وليس خطراً عابراً، وهناك ما يصل إلى ١٠ ملايين شخص معرضون حالياً لخطر المجاعة. وقد أدى التدهور البيئي، إلى جانب الضغط السكاني، إلى ضعف قاعدة الموارد التي ترتكز عليها التنمية المستدامة. وثمة حاجة إلى إعادة تأهيل مئات الآلاف من المشردين بسبب العدوان الإريتري الأخير. كما أن ارتفاع مستوى الديون الخارجية إلى حد لا يطاق يمثل أيضاً عبئاً مدمراً لاقتصاد مثل اقتصاد إثيوبيا، كما تحول متطلبات خدمة الديون المرتفعة دون إجراء الاستثمار الكافي في قطاعي التعليم والرعاية الصحية، ودون التصدي بفاعلية لحالات الطوارئ. والانخفاض المستمر في المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستمرار في الاعتماد على سلعة وحيدة في إيرادات التصدير، وعدم الوصول إلى الأسواق بشكل يذكر بالنسبة لبنود البلد الأساسية للتصدير، كلها عوامل تقوض آفاق التنمية بشكل عام في البلد.

وفي الختام، بينما نتطلع إلى التنفيذ الكامل لإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، نظل ملتزمين بمواصلة مساعينا على جميع الجبهات لتحقيق تطلعات شعبنا إلى الرفاه الاجتماعي والرخاء والأمن.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي نائب وزير التخطيط والشؤون الاقتصادية في ليبريا، السيد نوروود لانغلي الموقر.

**السيد لانغلي** (ليبريا) (تكلم بالانكليزية): تعرب ليبريا عن امتنانها لإتاحة هذه الفرصة لها للمشاركة في هذا التجمع للأطراف المعنية بهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة ”مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في عصر العولمة“.

علي أن أسارع في القول بأن الأيام الخمسة الماضية التي شهدت خطابات أدلى بها المتكلمون أمامنا قد أوضحت بالقدر الكافي حقائق ثورة جديدة وعارمة؛ ثورة ستغير أسلوب معيشتنا وعملنا ولهونا وتنظيمنا لمجتمعاتنا، وفي نهاية المطاف، أسلوب تعريفنا لأنفسنا. وهذه الثورة هي العولمة.

إن تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في عصر العولمة يمثل، في رأيي، موضوعاً ملائماً لهذه الدورة الاستثنائية. وأحيي الحكومة السويسرية والهيئات المنظمة في الأمم المتحدة.

ويشرفني أن أكون هنا، وسأتكلم عن شواغل أقل البلدان نمواً في فترة ما بعد الصراع. لقد انقضى نصف عقد منذ أن اجتمعنا في محفل مماثل في كوبنهاغن لوضع خطة عالمية للتنمية الاجتماعية. وعقب المداولات في مؤتمر القمة، اتفق المجتمع الدولي على عشرة التزامات لتكون بمثابة مبادئ توجيهية في تحديد الحلول لمشاكل الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي وهلم جراً. وإننا نجري الآن في هذه الدورة للجمعية العامة تقييماً للتقدم المحرز حتى الآن، والعوائق والقيود التي كانت بمثابة عقبات أمام تنفيذ أهداف مؤتمر القمة.

وخلال العملية التحضيرية لهذه الدورة، أدركنا أن معظم الحكومات، لا سيما حكومات البلدان النامية، لا تزال غير قادة على تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها. وقد زاد الفقر والأمية والأمراض التي يمكن علاجها. وأدى الجوع والمجاعات في بعض البلدان إلى سوء التغذية وحالات وفاة عديدة. وتسهم الصراعات الداخلية في خلق هذه الأوضاع المروعة التي يعيش في ظلها الملايين. ومما زاد من حدة الحالة تدهور معدل التبادلات التجارية، وزيادة الديون الخارجية، وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، وقسوة برامج التكيف الهيكلي التي لا تراعي الآثار الاجتماعية. وإضافة إلى ذلك، فإن قوى العولمة، بينما تتيح فرصاً كثيرة، فإنها تنطوي أيضاً على أخطار كبيرة. والممارسات التجارية المجحفة، وعدم

تكافؤ الدراية التكنولوجية، وانخفاض أسعار السلع الزراعية التي تعتمد عليها معظم أقل البلدان نمواً، كلها عوامل تعوق التقدم الاجتماعي في أقل البلدان نمواً.

ولم يتمكن بلدي، ليبريا، من تسجيل أي نجاح يذكر في إنجاز خطة التنمية الاجتماعية، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى الصراع الأهلي الذي احتدم خلال التسعينات لمدة عقد كامل. فجميع المؤسسات التي كانت تتصدى للاحتياجات الاجتماعية وتوفر الخدمات الاجتماعية كانت مدمرة. وبعد انقضاء ثلاث سنوات على الحرب، تضطلع الحكومة المنتخبة شرعياً بمهمة جبارة تتمثل في إعادة مستوى الخدمات الصحية الأساسية والمدارس وتوزيع الأغذية، إلى ما كان عليه الحال قبل الحرب. وهناك مشاكل إضافية تتعلق بإعادة تأهيل المحاربين السابقين، وإعادة دمجهم في المجتمع المدني ومدهم بمهارات جديدة لتمكينهم من العيش حياة منتجة. ومن أجل التصدي لهذه المشاكل، سعت حكومة ليبريا جاهدة إلى تهيئة بيئة سلام دائم تفضي إلى إعادة تنشيط الاقتصاد الوطني. بيد أن حالة ما بعد الصراع تتطلب تقديم مساعدة مالية لدفع العملية. وللأسف، فإن هذه المساعدة متعذرة بشكل يرثى له.

وقد وجهت الحكومة نداءات عديدة للمساعدة الدولية، ولم تتلق سوى محاضرات بشأن حقوق الإنسان، التي تستبعد، فيما يبدو، الحق الأساسي جداً في البقاء، والحق في الحصول على وجبات كافية والتمتع بصحة جيدة. ومع ذلك، تواصل حكومة ليبريا إشراك الجهات المانحة الدولية وشركائها الدوليين في التنمية في المساعدة على تنشيط الاقتصاد كأساس لوضع وتنفيذ خطة للتنمية الاجتماعية تتفق مع الالتزامات العشرة المتعهد بها في مؤتمر قمة كوبنهاغن.

وقد نظرت مداولاتنا في جميع الأبعاد والقيود التي حالت دون تلبية البلدان، المتقدمة والنامية على السواء، للاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية لشعوبها. ولكي تعزز البلدان النامية قدرتها فإنها تحتاج إلى زيادة المساعدة الإنمائية، ومعدلات منصفة للتبادل التجاري، وإلغاء الديون وتخفيضها، ووضع برامج للتكيف الهيكلي تلائم الاحتياجات والظروف المحددة للبلدان فرادى. وهذا سيمكنها من استخدام الموارد المالية الضئيلة في مشاريع تركز على الناس.

لقد حددنا عام ٢٠١٥ كتاريخ مستهدف لتخفيض حدة الفقر بشكل كبير وتحسين الأوضاع الناجمة عنه. وسيتوقف النجاح المحقق في ذلك الحين على الأسلوب الذي ننظر به لأنفسنا. فإذا ما واصلنا النظر إلى شعوب العالم من زاوية ''هم'' في الشمال و ''نحن'' في الجنوب، فإن ذلك لن يؤدي إلا إلى زيادة الفارق الكبير والأفكار الضارة التي تغذي اللامبالاة بأوجه الغبن الاجتماعي الطويل الأجل.

وأود في الختام أن أذكر أن الأسرة البشرية قد قطعت شوطاً طويلاً منذ مولد الأمم المتحدة. والألفية الجديدة تتيح لنا التعهد بأن نعطي تعبيراً ملموساً لديباجة ميثاق الأمم المتحدة الذي يكلفنا بـ ''أن نستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية الاجتماعية للشعوب جميعها''.

**الرئيس بالنيابة:** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة نائبة وزير الشباب والمرأة والطفولة والأسرة في بنما، السيدة استالابول بياد هربريغر.

**السيدة هربريغر** (بنما) (تكلمت بالاسبانية): أود، بوصفي ممثلاً للحكومة البنمية، التي ترأسها السيدة ميريا موسكوسو، أن أنقل تحياتها للممثلين المجتمعين هنا وللشعوب التي يمثلونها. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة أيضاً لأقدم الشكر لشعب سويسرا الشقيق ولحكومته، وأن أعرب عن امتناني لكرم ضيافتها وللاهتمام الذي حظي به وفد بلدي منذ وصوله هذا البلد المزدهر.

ستستضيف بنما في شهر تشرين الثاني/نوفمبر القادم اجتماع القمة الأيبيري الأمريكي الثاني عشر لرؤساء الدول والحكومات. وينادي شعار هذا الاجتماع بالاتحاد من أجل الأطفال والمراهقين على أساس العدل والعدالة في الألفية الجديدة. وسيتسم هذا الحدث بأهمية كبيرة من حيث تحقيق التنمية في المستقبل للأجيال الأيبيرية الأمريكية، لأننا سنتناول مسائل هامة جداً ذات أهمية مشتركة لبلداننا.

نحن بلد صغير، يبلغ تعداده ٢,٨ مليون نسمة، ويعيش ٦٠ في المائة من سكانه في المناطق الحضرية. ويعيش نحو ٣٧,٣ في المائة من الشعب البنمي في حالة فقر. ويتركز هذا الفقر في المناطق الريفية ومناطق السكان الأصليين، حيث يعيش ٧٧ في المائة من الفقراء.

وقد بذلت حكومة بنما جهوداً كبيرة للحد من الفقر، وتعزيز العمالة، وتحقيق الاندماج الاجتماعي. ويجدر بالذكر أن بنما، هي البلد من بين بلدان منطقة أمريكا اللاتينية الذي كرس الجزء الأكبر من موارده لتحسين الأوضاع المعيشية لسكانه، وتكرس نحو ٢٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للإنفاق العام في المجال الاجتماعي.

ومع ذلك، فإن هذه الجهود الكبيرة لم تحقق النتائج المنشودة، ويعزى ذلك إلى عدم كفاية النفقات الاجتماعية وعدم كفاية تحديد المناطق الجغرافية والجماعات الضعيفة. وقدرة الحكومة على الاستثمار في التنمية الاجتماعية محدودة، بسبب ارتفاع مستوى مديونية الحكومة الذي يتطلب تخصيص ٢١,٨ في المائة من الميزانية الوطنية لخدمة الدين العام.

وتشمل الأنشطة ذات الأولوية التي تستهدف القضاء على الفقر، تنفيذ برنامج للتنمية الريفية لتخفيض العجز في الإنتاج، إضافة إلى توسيع نطاق انتفاع السكان الريفيين من الخدمات الاجتماعية. وفيما يتعلق بالسكان الأصليين، ترى الدولة أن من الضروري تركيز أنشطتها على تلبية واحترام هويتهم، وقيمهم وثقافاتهم، وتوفير التنظيم الاجتماعي، وإدخال أساليب حديثة للإنتاج. ولإحراز تقدم في هذه العملية، أنشأنا مجلساً وطنياً لتطوير أوضاع السكان الأصليين، يتألف من ممثلين للسكان الأصليين وللحكومة.

وتشمل الأهداف الأساسية للحكومة تحسين نوعية وغطاء الرعاية الصحية، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاجتماعية للشعب. وعلى الرغم من أنه يقدر أن ٨٠ في المائة من السكان البنميين ينتفعون بالخدمات الصحية، وأن نحو ٩٠ في المائة يحصلون على مياه الشرب، فإننا نعد برنامجاً لتوسيع نطاق هذه الخدمات لتشمل مستوى أكبر من التغطية بالنسبة للسكان الريفيين والأصليين. فهؤلاء الناس متضررون قياساً بالأشخاص الذين يعيشون في المناطق الحضرية، حيث ينتفع أكثر من ٩٥ في المائة من السكان بهذه الخدمات.

إن التعليم هو أحد أهم الأسلحة لمكافحة الفقر. وقد بذلت بنما في العقود الأخيرة، في هذا الصدد، جهوداً كبيرة لتوسيع نطاق الغطاء التعليمي. وفي السنوات الأخيرة، كانت بنما، بفضل الجهود التي تبذلها لتحسين نوعية التعليم، بين بلدان أمريكا اللاتينية التي تكرس نسبة عالية نسبياً من مواردها لهذا القطاع. واتخذنا التدابير لتحقيق التغطية شبه الكاملة للمستوى الابتدائي؛ والرقم الفعلي هو ٩٤,٧ في المائة. وكان لذلك أثر إيجابي في الحد من الأمية التي انخفضت على مدى الـ ٣٠ عاماً الماضية من ٢٥,٢ في المائة إلى ٧,٨ في المائة.

ويتمثل أحد أهم الشواغل بالنسبة لحكومتنا في توفير الفرص للعمالة المنتجة. وحيث أن هناك ١١,٦ في المائة من السكان النشيطين اقتصادياً يعانون من البطالة حالياً، فإن هدفنا هو تمكين الأسر البنمية من كسب داخل كاف ومستقر. وللتصدي لهذه الحالة، اضطلعنا بأنشطة هامة لتعزيز

الاستثمار الخاص والنمو. واستفدنا، في جملة أمور، من الإمكانات الضخمة لوصول منطقة قناة بنما فيما سبق، بدمجها في الاقتصاد.

وللتشجيع على تعزيز الاندماج الاجتماعي وتكافؤ الفرص، اتخذت بنما عدداً من التدابير التقنينية، لا سيما التصديق على اتفاقية حقوق الطفل؛ وإصلاح المدونة الانتخابية التي تكفل للمرأة فرصة تولي مناصب انتخابية؛ وإصدار قانون يتعلق بتوفير الفرص والمرافق للمعوقين؛ وقانون يقرر تكافؤ الفرص للمرأة؛ وقانون يقضي على الاستخدام اللغوي التمييزي للجنس في الكتب المدرسية وكتب المطالعة؛ وقانون ينص على نظام خاص للمسؤولية الجنائية للمراهقين؛ والتصديق مؤخراً على الاتفاقيتين ١٨٢ و ١٣٨ لمنظمة العمل الدولية بشأن عمل الأطفال.

وفي عام ١٩٩٧، أنشئت وزارة الشباب والمرأة والطفولة والأسرة، والغرض الأساسي منها هو تعزيز التنمية البشرية من خلال المشاركة، وتعزيز المساواة. وبفضل جهود الوزارة، أنشأنا المجلس الوطني للأسرة والصغار، والمجلس الوطني للمرأة، والمجلس الوطني للشباب، والمجلس الوطني للراشدين الكبار. وهذه خطوات إيجابية لمشاركة المجتمع المدني بشكل منظم.

ولأول مرة في تاريخ بنما، تتولى امرأة زمام الأمور في البلد. وهذه هي ثمرة الكفاح الذي خاضته المرأة في جمهوريتنا من أجل الحق في المشاركة بنشاط في عملية اتخاذ صنع القرار وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للبلد.

وتسلّم حكومة بنما بأن الأسرة هي الوحدة الأساسية في المجتمع، وأنها تؤدي دوراً أساسياً في التنمية، إضافة إلى كونها عاملاً أساسياً في تحقيق الاندماج الاجتماعي. وقد نفذنا في هذا الصدد سياسات وبرامج ترمي إلى تعزيز قدرة الأسرة على الاضطلاع بمهامها الاجتماعية، والمساعدة في عملية التنمية. كما أننا نركز على رفاه الطفل والمرأة، وعلى القيم الأسرية والتعليم بوصفها أدوات هامة لتحقيق التنمية الاجتماعية.

وخلاصة القول، تواجه جمهورية بنما نفس المشاكل الإنمائية التي تواجهها بلدان أخرى في المنطقة. ومع ذلك، فإن المنظمات الدولية تصنفها كبلد مرتفع الدخل المتوسط، مما يحد من انتفاعه بالمزايا التي تقدمها الجهات المانحة الدولية. والسبب في ذلك هو أن عملية التصنيف تأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الدخل والمؤشرات الوطنية، التي تحجب تفاوتات هائلة وتباينات لا فيما بين المناطق فحسب، ولكن أيضاً فيما بين فئات السكان.

وتود الحكومة في هذا المضمار أن تقدم عدداً من التوصيات تستهدف تعزيز التنمية الاجتماعية على نطاق العالم. ونقترح في هذا الصدد أن تجري عمليات تقييم تشاركية على أساس الأثر الاجتماعي لعمليات التكيف الهيكلي في كل بلد، وأن تشمل هذه العملية وكالات الأمم المتحدة، والحكومات، والمجتمع المدني، لتكييف استراتيجيات الإصلاحات الاقتصادية مع الحقائق الاقتصادية. ونناشد أيضاً المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لتقديم الدعم للبلدان الأشد ضعفاً بروح من العدالة الاجتماعية الدولية والتضامن البشري الحقيقي.

وختاماً، من الأهمية إبراز أن بنما تؤكد مجدداً التزامها بإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، وبالتدابير الجديدة المقرر اتخاذها في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. وتكرر بنما دعمها للجهود الرامية إلى تعزيز السياسات القائمة بشأن الأطفال والمراهقين والبيئة وتكافؤ الفرص، وكذلك للأهداف التي تم تحديدها لضمان تحسين نوعية الحياة لشعوب أمريكا اللاتينية والعالم.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة نائب وزير الصحة العامة والرفاه الاجتماعي في السلفادور، السيد جيربرد بيتانكورت.

**السيد بيتانكورت** (السلفادور) (تكلم بالاسبانية): باسم حكومة السلفادور أقدم خالص تهانينا للسيد ثيو بن غريراب على انتخابه، وكذلك أعضاء المكتب الآخرين، لإدارة عمل هذه الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة ''مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في عصر العولمة''.

إننا مجتمعون هنا في الدورة الاستثنائية لاستعراض التقدم المحرز في مجال التنمية الاجتماعية، ولتجديد التزاماتنا انطلاقاً من اقتناعنا بأن جميع البلدان الحاضرة هنا تعمل انطلاقاً من الالتزامات التي تعهدنا بها.

لقد اتسمت حقائق السنوات الخمس الماضية بصعوبات في مجال التمويل الدولي وفي التبادلات التجارية بين البلدان، وبمشاكل ناجمة عن أثر الكوارث الطبيعية وتدفقات التعاون الدولي، وقد حدّت جميعها من تحقيق تقدم نحو الأهداف الاجتماعية المحددة في كوبنهاغن.

بيد أن السلفادور واصلت العمل على تعزيز قدرتها على توفير الاحتياجات الاجتماعية لأشد فئات السكان ضعفاً.

وقد جعل تنفيذ اتفاق السلام لعام ١٩٩٢ السلفادور مثالاً من الأمثلة الناجحة لحل الصراعات من خلال التفاهم. وقد أرست هذه العملية الأساس لمجتمع ديمقراطي وتشاركي ومتكامل وللتعايش في ظل التعددية، مما هيأ الظروف لإحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مجال التنمية الاجتماعية.

وفي إطار مؤتمر القمة الاجتماعي، يمكن تلخيص التقدم الذي أحرزته السلفادور على النحو التالي.

في عام ١٩٩٥، بدأت عملية الإصلاح التعليمي التي تم تحديدها وتنفيذها بمشاركة واسعة من جانب المواطنين. ويوجد حالياً في السلفادور زهاء ٠٠٠ ٥ منظمة تتألف من الآباء والطلبة والمدرسين، الذين يشكلون مجالس إدارة المدارس.

ومن خلال برنامج التعليم، الذي صنفه البنك الدولي في المرتبة الأولى على مستوى العالم، نتصدى لاحتياجات الأطفال في المناطق الريفية الأشد فقراً في البلد. ويمكّن هذا البرنامج المجتمع المحلي ذاته من تعيين مدرسين، وإدارة تعليم أطفاله.

وزاد معدل الالتحاق بالمدارس بنحو ١٤ في المائة، وانخفض معدل الأمية للفئة العمرية من ١٥ إلى ٦٠ سنة إلى ١٧ في المائة، وهو أقل معدل شهده تاريخ السلفادور.

وعلاوة على ذلك، بدأنا في عام ١٩٩٥ البرنامج الوطني للصحة المدرسية، الذي يشمل الخدمات التعليمية والرعاية الطبية والتغذية والمياه والصحة العامة وتحسين وسائل الانتفاع وتعزيز المشاركة الاجتماعية. ويجري الاضطلاع بهذا البرنامج حالياً في ١٠٠ في المائة من المدارس الريفية في بلدنا.

وقد مكّن البرنامج من الحد، على مستوى النظام برمته، من عدد حالات الانقطاع والإعادة وتجاوز السن. وكان أثره على الصحة والتغذية واضحاً جداً أيضاً. وقد وطدنا العزم على إيجاد السبل والوسائل لتوسيع نطاق هذا البرنامج وزيادة مزاياه.

ومن عام ١٩٩٥، تضاعفت ميزانية وزارة الصحة، وعززنا مواردنا البشرية، بفضل مساعدة التبرعات الواردة من التعاون الدولي، كما قمنا بتوسيع نطاق وإصلاح وتجهيز شبكة كبيرة من المرافق في جميع أنحاء البلد، مما مكّن من زيادة الغطاء وتقديم رعاية أفضل، والحد من انتشار الأمراض، لا سيما الأمراض المعدية.

وفي عام ١٩٩٩، بدأنا إصلاحاً هيكلياً بعيد المدى للنظام برمته، مع مشاركة جميع القطاعات المعنية، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، والأكاديميات، والأفراد، ونقابات العمال.

وفيما يتعلق بمكافحة الفقر، انخفض معدل الفقر بشكل عام من ٥٩,٧ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٤٤,٦ في المائة في عام ١٩٩٨. وفي الفترة ذاتها، انخفض معدل الفقر المدقع من ٢٨,٢ في المائة إلى ١٨,٩ في المائة. كما خفضنا معدل الفقر الريفي بنحو ٨ في المائة، إلى ما يقرب من ٥٨,٦ في المائة في الفترة قيد النظر.

وفيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى، فالمياه مثلاً من الموارد المحدودة جداً في السلفادور. وجعلها قابلة للشرب وتوفيرها للأسر يمثل أولوية تتطلب استثماراً كبيراً من جانب البلد. وستمكّن قريباً المشاريع الجاري تنفيذها من تلبية احتياجات سكان الحضر والمناطق المجاورة لأول مرة.

وفي الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٩، بذل القطاعان العام والخاص جهوداً كبيرة للحد من العجز الوطني في الإسكان. واضطلعت منظمات غير حكومية بجزء هام من هذا الجهد، الذي يستهدف مساعدة المجتمعات المحلية المتضررة بالحرب.

وقد أدت هذه الإنجازات، إلى جانب الاستقرار الاقتصادي ودعم الاقتصاد الزراعي والاستثمارات الهامة في الطرق الريفية، إلى تحسن كبير في نوعية الحياة للسكان، وإلى التقدم في الحد من الفقر.

وأعطيت الأولوية لمكافحة العنف المترلي من خلال اعتماد تشريع ملائم. وعلاوة على ذلك، فقد اعتمدنا في عام ١٩٩٨ مدونة جديدة لقانون العقوبات.

وقد شجعنا على المساواة بين الجنسين باستكمال السياسة الوطنية للمرأة وتنفيذها، مما مكننا من التصدي لهذا الهدف على نحو يتناول جميع المؤسسات الحكومية. وبذلت جهود مشتركة بين الحكومة والمنشآت الخاصة تستهدف دعم هذه القيم في مجتمعنا من خلال استراتيجيات الاتصال التي تشارك فيها طائفة متنوعة من وسائط الإعلام. وخصصت الحكومة وفاءً بالتزامها فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية، موارد إضافية لهذا المجال، وحسّنت أسلوب استخدامها. وبذلك، شهد عام ١٩٩٨ أكبر استثمار حكومي في المجال الاجتماعي في تاريخنا إذ بلغ نسبته ٣٤ في المائة من الميزانية الوطنية.

إن التنمية الاجتماعية مهمة عالمية يجب من أجلها تعزيز التعاون بين البلدان وبين المجتمعات. وإننا على ثقة من أن هذه الدورة ستجدد التزامنا بالتنمية الاجتماعية، وإننا سنوافق معاً على التشجيع على وضع استراتيجيات متكاملة من شأنها أن تكفل رفاه شعوبنا.

وكخطوة أولية، تعمل حكومة السلفادور على إقامة تحالف جديد بين السلفادوريين لضمان مشاركة جميع الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية في السعي إلى تحقيق الرفاه والتقدم.

وهذا هو التحدي الذي يواجه جميع البلدان المجتمعة هنا: ذلك أن علينا أن نقيم تحالفاً دولياً من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة لشعوبنا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيسة الشعبة متعددة الأطراف بوزارة الشؤون الخارجية في بوتان، السيدة كونزانغ نامجيل.

**السيدة نامجيل** (بوتان) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني ويسعدني أن أخاطب هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. وأود، نيابة عن الوفد البوتاني، أن أهنئ السيد ثيو بن غوريراب على توليه رئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة. ويود وفد بلدي أن يشيد بما أنجزته لجنة التنمية الاجتماعية، واللجنة التحضيرية من أعمال جديرة بالثناء في الإعداد

للدورة. ونود أيضاً أن نتقدم بالشكر لحكومة سويسرا على استضافتها هذه الدورة وعلى ما اتخذته من ترتيبات ممتازة.

إننا مجتمعون هنا بعد مرور خمس سنوات على مؤتمر كوبنهاغن لنؤكد مجدداً التزامنا بإعلان التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل، ولاستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج، ولتقديم التوصيات بمبادرات وأنشطة جديدة لتحقيق التنمية المستدامة. وقد أتينا مستبشرين بآمال عريضة وتوقعات بأن تسفر هذه الدورة عن نتائج تشمل اقتراحات واقعية وملموسة لتحقيق أهداف الالتزامات التي اتفقنا عليها.

العديد من المتكلمين خلال المناقشة التي دارت على مدى الأيام القليلة الماضية سلط الضوء على العقبات التي تواجهها البلدان النامية في التغلب على مشاكل الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي، بما في ذلك أثر العولمة على التنمية الاجتماعية، والآثار الاجتماعية المترتبة على الأزمات المالية، وعبء الديون الخارجية على الأمم الفقيرة، والحواجز التجارية. وناشدوا المجتمع الدولي أن يبذل جهوداً متضافرة لكي يؤكد مجدداً إرادتنا السياسية، وأن يترجمها إلى تدابير محددة من حيث توفير الموارد واتخاذ التدابير الكافية. ويؤيد تماماً وفد بلدي هذه الآراء.

واسمحوا لي أن أشاطركم تجربة بلدي في مساعينا الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية. إن بوتان بلد نام غير ساحلي ذو تضاريس جبلية للغاية ومستوطنات نائية ومتناثرة، وقد كانت تكاليف التنمية الاجتماعية مرتفعة جداً في الواقع بالنسبة لنا. بيد أننا أنجزنا على مدى الأربعة عقود الماضية تقدماً هائلاً، في ظل القيادة المستنيرة لملك بوتان، جيم سينغي وانغشك. وقد كان المبدأ الموجه لفلسفتنا الإنمائية هو التركيز على الناس، واستهداف ما نسميه في بوتان السعادة الوطنية الإجمالية. وهذا يعني أن الشعب واحتياجاته ورفاهه وسعادته تعتبر أموراً رئيسية في جميع الجهود الإنمائية. وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يمثل غاية في ذاته، ولكن مجرد وسيلة لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والبشرية.

إن مشاركة الشعب وتحقيق اللامركزية من بين الأهداف الرئيسية لاستراتيجيتنا الإنمائية وتحقيقاً لهذه الغاية، أدخلنا تغييرات هامة على نظام الإدارة العامة والحكم المحلي. كما تم تعزيز هيئات التنمية المحلية لضمان مشاركة الشعب واتخاذه القرارات في جميع الأنشطة الإنمائية، بدءاً بمستوى القرية.

وأود أيضاً أن أذكر بأننا قد أوضحنا رؤيتنا للسلام والرخاء والسعادة في شكل وثيقة بعنوان ”بوتان ٢٠٢٠“، وإننا واضحون جداً بشأن ما نريد تحقيقه والسبيل إلى ذلك. وقد أعطينا خلال العقود الأربعة الماضية أولوية عليا للقطاعات الاجتماعية؛ إذ كرسنا نحو ٣٠ في المائة من ميزانيتنا الوطنية لهذه القطاعات. ذلك أننا نقوم، حتى في الأجزاء النائية من البلد، بتوفير مرافق صحية وتعليمية وزراعية موسعة. ونتيجة لذلك، حققنا إلى حد بعيد هدف توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للشعب. وحدث تحسن ملحوظ في نوعية حياة الشعب. وانخفضت معدلات وفيات الأطفال والأمهات إلى النصف تقريباً خلال العقود القليلة الماضية. وارتفع متوسط العمر المتوقع من ٤٧ إلى ٦٦ سنة. وحققنا تغطية شاملة لتحصين المرافق الصحية. ويقدّر الغطاء الصحي للشعب بنحو ٩٠ في المائة. ونحن على وشك القضاء على أمراض مثل الجذام والاضطرابات المتصلة بنقص اليود.

وفيما يتعلق بالتعليم، يتمتع جميع المواطنين البوتانيين بمجانية التعليم ابتداءً من المرحلة الابتدائية وحتى المستوى العالي. وثمة مبادرة سريعة التنامي تتمثل في التعليم غير الرسمي، الذي يضم آلاف الطلبة، وأغلبهم من النساء.

وعلى الرغم من النجاح الذي حققناه، لا نزال نواجه تحديات وعقبات جمة في جهودنا الرامية إلى ضمان تحقيق التنمية الاجتماعية. وثمة مشكلة ناشئة هي إيجاد فرص عمل ملائمة لتلبية التطلعات المتزايدة للأجيال الجديدة. فيتوقع في السنوات الخمس القادمة وحدها أن يدخل سوق العمل ٥٠ ٠٠٠ شاب . وثمة مصدر قلق آخر هو زيادة الاتجاه في الهجرة من الريف إلى الحضر.

ويعيش في منطقتنا في جنوب آسيا خمس سكان العالم. كما أنها تأوي ٤٣ في المائة من أفقر سكان العالم. وبينما تولى فرادى بلدان المنطقة أولوية عالية للتنمية الاجتماعية، فإن تضافر عوامل الانفجار السكاني، والتدهور البيئي، والفقر المدقع كلها جعلت من الصعب جداً تحقيق أي قدر يذكر من التنمية. وبناء على ذلك، فإن السكان المعوزين يتنقلون بشكل كبير سعياً وراء سبل عيش أفضل. وهذا يعني بالنسبة لبوتان أنه نتيجة لما حققناه من نجاح متواضع في جهودنا الإنمائية، كما سبق أن أشرت، ما برحنا نواجه مشكلة الهجرة الاقتصادية غير المشروعة، مما يشكل تحدياً خطيراً للسلام والأمن والسيادة في بوتان.

وتظل البلدان النامية تنظر إلى المساعدة الإنمائية الرسمية كمصدر مالي هام جداً لدعم الجهود التي تبذلها بلداننا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. بيد أن انخفاض مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية على مر السنين لا ينذر خيراً بالنسبة للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً. وبينما نزجي الشكر إلى تلك الدول المانحة التي أوفت بالتزامها بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، فإننا نحث الدول المانحة الأخرى على أن تحذو حذوها.

ويسرني أن أبلغكم أن اجتماع المائدة المستديرة القادم لبوتان، حيث ستجتمع حكومة بوتان والجهات المانحة لاستعراض التعاون ومناقشته، سيعقد لأول مرة في بوتان، في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام. وستقدم نتيجة الاجتماع إسهاماً حيوياً في صياغة خطتنا الخمسية التاسعة. وقد قدم شركاؤنا في التنمية إسهامات هامة لتمكين بوتان من مواجهة تحدياتها الإنمائية، ومن النجاح الذي حققناه. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأسجل، باسم حكومة وشعب بوتان، تقديرنا لجميع شركائنا الإنمائيين، الثنائيين والمتعددي الأطراف، وأن أطلب إليهم مواصلة التعاون والدعم.

وختاماً، يجب على كل حكومة من حكوماتنا، أن تكفل بروح الشراكة ترجمة الالتزامات النبيلة المقطوعة في كوبنهاغن إلى تدابير ملموسة. وفيما يتعلق ببلدي، أود أن أؤكد للجمعية التزامنا الكامل بذلك.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة المبعوث الخاص لرئيس غيانا، السيد نافن شاندربال.

**السيد شاندربال** (غيانا) (تكلم بالانكليزية): لقد أكد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥ حقيقتين بسيطتين. الأولى هي أنه بدون التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية لا يمكن تحقيق السلام أو الأمن داخل الدول وفيما بينها. الثانية، هي أن أكثر السياسات والاستثمارات إنتاجاً، من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، هي تلك التي تشجع الشعب على المستوى الفردي والوطني على تنمية قدراته وموارده وفرصه بأكبر درجة.

ولعلنا نتذكر، حيث نجتمع في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، أن رؤساء الدول والحكومات قد أعدوا برنامج عمل كوبنهاغن ليكون حافزاً على إجراء تغيير إيجابي، والقضاء على الفقر، والبطالة، والنبذ الاجتماعي، والفارق الكبير بين الأغنياء والفقراء، داخل الدول وفيما بينها؛ حافز للاضطلاع بالواجبات والمسؤوليات داخل هذه

القرية العالمية؛ ويجب ألا تقتصر هذه الواجبات على الحكومات وحدها، ولكن يجب أن يشارك فيها أيضاً المجتمع المدني والمنظمات الدولية وغير ذلك من الأطراف الفاعلة على الصعيدين الوطني والدولي.

والواقع أن وجود هذه المجموعة الواسعة من المنظمات والوكالات والأفراد المعنيين في هذه الدورة الخاصة يذكرنا بأن العقد الاجتماعي المبرم قبل خمس سنوات ما برح هاماً اليوم عند منعطف القرن والألفية.

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، تقاسمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الخبرات والممارسات الحميدة في جهودها الرامية إلى الوفاء بالالتزامات العشرة المقطوعة في كوبنهاغن. وقد استعرضت دورة استثنائية أخرى للجمعية العامة في وقت مبكر من هذا الشهر التقدم المحرز، واقترحت مزيداً من التدابير في المجال الهام المتمثل في تحقيق المساواة والإنصاف بين الجنسين. وبالمثل، تم إيلاء اهتمام كبير، في إطار الأمم المتحدة وفي محافل أخرى، لتحديات التنمية في أفريقيا وفي أقل البلدان نمواً، وللتكاليف الاجتماعية لبرامج التكيف الهيكلي، ولندرة الموارد المتاحة للتنمية الاجتماعية، وللأسباب الجذرية للتخلف في البلدان النامية. وتمثل مبادرة الديون في كولونيا، ومفاوضات التجارة الرابعة في لومي، ومبادرة ٢٠/٢٠، والترتيبات المتعلقة بعقد اجتماع خاص بشأن تمويل التنمية، مجرد خطوات متخذة في هذا الصدد.

لقد أثبتت تجارب غيانا، بوصفها بلداً نامياً صغيراً يسعى إلى توفير نوعية حياة جيدة لمواطنيه، أهمية الإرادة السياسية، الوطنية والدولية على السواء، لتحقق العدالة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية. وتبين أن تعزيز الهياكل والمؤسسات الديمقراطية منذ عام ١٩٩٢ يمثل أساساً طيباً للنهج التشاركية لحل مشاكل الفقر والبطالة وعدم المساواة في الانتفاع بالخدمات الاجتماعية الأساسية، وتهميش فئات اجتماعية معينة في المجتمع. وعلى مر السنين زادت باطراد ميزانية القطاع الاجتماعي، مع التركيز على قطاعي الصحة والتعليم. وجرى بنشاط السعي في إطار استراتيجيات إدرار الدخل والعمالة، إلى تنويع الاقتصاد، وبذل الجهود لاجتذاب الاستثمار الأنبي المباشر، وتوفير الحوافز للقطاع الخاص، بما في ذلك تطوير الأعمال التجارية الصغيرة. وقد استهدفت بشكل خاص برامج تخفيف وطأة الفقر، وسياسات الإسكان وتوفير المياه الآمنة والمرافق الصحية، أشد فئات المجتمع فقراً وضعفاً.

وعلى الرغم من هذه الجهود، لا يزال أمامنا تحديات هامة. ويظل القضاء على الفقر مهمة هائلة حيث يسعى راسمو السياسة إلى إيجاد توازن بين الموارد المالية المحدودة وضرورة تلبية الاحتياجات الأساسية تماماً لمواطني غيانا.

واستناداً إلى المبادرات الكثيرة المتخذة حتى الآن، أعدت حكومة غيانا ورقة استراتيجية للحد من الفقر تسلم بأن مكافحة الفقر يجب أن تستهدف هذه الاستراتيجية حفز النمو الاقتصادي من خلال تحسين بيئة الأعمال التجارية وتوفير تعزيزات قطاعية محددة تحقق الفائدة للفقراء. ثانياً، يجب أن تركز الاستراتيجية لا على تحسين البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية فحسب، ولكن أيضاً إلى تعزيز إمكانية وصول الفقراء إلى المرافق الصحية والتعليمية ومرافق المياه والإسكان وفي حدود قدرتهم الإنفاقية. ثالثاً، وريثما يتم تحقيق فوائد هذين النهجين، توفر هذه الاستراتيجية على الفور شبكة أمان لأكثر الفئات حرماناً. وأخيراً، توضع برامج خاصة للتدخل في حالات الفقر في المناطق التي تظل فيها مستويات الفقر السائدة مرتفعة.

بيد أن تبني نهج من هذا القبيل يشكك في السبل المتوفرة لبلد نام مثل غيانا لوضع استراتيجية متعددة الجوانب

للقضاء على الفقر. وثمة مثال في صميم الموضوع هو أنه على الرغم من تحسين المستويات التعليمية في البلد، حيث توجه الأموال إلى القطاع التعليمي، فإن الخريجين المؤهلين لا يزالوا يهاجرون إلى البلدان ذات القدرة على دفع مرتبات أكبر. وعملية هجرة الأدمغة هذه لا تشمل الشباب فحسب، ولكن أيضاً المهنيين الكبار، بمن فيهم المدرسون والأطباء، الذين أصبحت الخدمات التي يقدمونها في ظل عولمة الاقتصاد تنافسية بشكل متزايد. وفي الوقت ذاته، كان على طلبات سوق العمل داخل البلد أن تتكيف مع المهارات المتاحة.

وثمة مسألة أخرى بالغة الأهمية بالنسبة للاندماج الاجتماعي والقيم الأخلاقية ونسيج المجتمع ذاته، هي الزيادة المطردة في العنف والجريمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات وتعاطيها. فالاتجار بالمخدرات لا يفسد مجرد الأفراد والنظم بما يقدمه من إغراءات هائلة، ولكنه يتهدد أيضاً الحكومة في بلدنا. ينتمي المجرمون، وإن كان معظمهم من الشباب، إلى جميع الفئات العمرية، بل وتستخدم أحياناً الجدات ''كوسائل'' لتهريب المخدرات. ومما أدى إلى تفاقم هذه الحالة الترحيل الجماعي للمجرمين من البلدان المتقدمة إلى غيانا بحجة أنهم قد ولدوا في غيانا.

إن إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن قد ألهم الدول لاتخاذ تدابير للحد من الفقر. وحقيقي أن بعضها قد عمل بعزم وتصميم أكثر من البعض الآخر، وأن مستويات النجاح متباينة بشكل كبير. بيد أن هناك درساً واحداً يتصل بجهود البلدان النامية. فحتى البلدان التي بذلت جهوداً كبيرة على المستوى الوطني تواجه عقبات خطيرة يقيمها واقع المناخ الدولي.

إن هذا المحفل عليه أن يدرك تماماً حقيقة أن الحكم الصالح والسياسات الجامعة تتسم بأهمية بالغة لتحسين تقاسم الفوائد الوطنية من أجل الحد من مستوى الفقر. ولكن من المهم وبنفس القدر ملاحظة أن الفوائد الوطنية في معظم بلدان العالم محدودة جداً. فمبادئ الحكم الصالح، والسياسات الجامعة، والشفافية، والعدل والإنصاف يجب أن تنطبق أيضاً على الترتيبات الدولية بين الدول.

إن العولمة وقاعدة السوق لا يمكن أن توفرا الأداة لتحسين الأوضاع في العالم النامي. وبدلاً من وضع نظام للعولمة يشجع على زيادة التعاون فيما بين الدول، فإنه يجري ممارسة ضغوطها حتى تحقق العملية مزيداً من الفوائد للعالم المتقدم بالفعل. والفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية تزداد اتساعاً. فالبلدان النامية تعاني بشكل كبير من انعدام قدرتها على الوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة. وعلى الرغم من الالتزامات التي تعهدت بها البلدان المتقدمة بإيلاء أولوية عالية لعملية نقل التكنولوجيا، فإنها لا تزال تتعامل مع التكنولوجيا كما لو كانت سلعة في السوق.

وتمس حاجة البلدان النامية إلى تحسين الإنتاج والإنتاجية والوصول إلى الأسواق. وعلينا الدخول في عالم سمته التعاون، لا أن نطعن بحراب المنافسة التي تشجع عليها العولمة.

لقد علمتنا تجاربنا منذ عام ١٩٩٥ أنه على الرغم من التدابير التدخلية الإيجابية الرامية إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية، فإن نجاحنا الوطني في تحقيق أهداف برنامج عمل كوبنهاغن يتوقف إلى حد بعيد على توافر الموارد. ويجب النظر إلى استدامة وتعزيز النمو الاقتصادي المحلي، والبيئة الدولية المواتية على أنهما ركيزتان لدعم التنمية الاجتماعية في البلدان النامية.

ويجب أن تكفل بيئة من هذا القبيل توفير الأسواق لمنتجاتنا ووضع معدلات أكثر مواتاة وإنصافاً للتبادل التجاري. وبالمثل، يجب أن تنظر مبادرات إلغاء الديون في أدوات فعالة للحد من مجموع الديون، ومن ثم الإفراج عن أموال لازمة جداً للقطاع الاجتماعي ولزيادة الأجور.

إننا بحاجة إلى تخفيضات كبيرة في الديون وإلى زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية كذلك نحن بحاجة إلى ترتيبات تيسيرية وإنمائية المنحى من جانب المؤسسات المالية الدولية. فيجب أن تكون المعونة رسول محبة، وليس كحصان طروادة.

وفي عام ١٩٩٥، وجه المرحوم رئيس غيانا، السيد شدي جاجان، نداءً بإقامة نظام إنساني عالمي جديد للتصدي للعلل الاقتصادية والاجتماعية الجمة المعترف بها في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. وقدم عدداً من الاقتراحات بشأن مسائل من قبيل تخفيف وطأة الفقر، وتخفيف الديون، وإيجاد العمل، والانفجار السكاني، والتوسع الحضري، ونادى بإقامة شراكة قوية بين الحكومات والوكالات من الشمال والجنوب على السواء. ويظل هذا النداء ملائماً وضرورياً اليوم.

ويجب على كل بلد أن يتخذ تدابير داخلية للمحافظة على التقدم الاجتماعي، ويجب أن يلهم هذا المحفل جميع البلدان ويحثها على ذلك. ولكن هذا المحفل سيكون خيبة أمل مؤسفة، وسنكون قد أخفقنا في استغلال السنوات الخمس التي انقضت منذ كوبنهاغن استغلالاً مفيداً، ما لم ترفع القوى الرئيسية رؤوسها من الرمل لتسلم بأن العوائق الأساسية أمام تحقيق التقدم الاجتماعي هي عقبات هيكلية بطبيعتها، ومترسخة بعمق في التفاوت الهائل والعلاقات غير المنصفة بين الدول.

إن هذه الدورة الاستثنائية تتيح لنا الفرصة للتعجيل بعملية التصدي لحالة الفقراء ومن لا حول لهم ولا قوة. إن كل ما نحتاجه للتصدي للفقر هو أقل من ثلث ١ في المائة من الدخل العالمي، أي نحو ٨٠ بليون دولار سنوياً. وما لم تعمل البلدان الغنية والبلدان الفقيرة معاً للتغلب على الفاقة والجوع، فلن يكون هناك سلام دائم. إن الأمر لا يتعلق بمجرد إقامة شراكة، ولكن بتحديد مصيرنا الجماعي لصالح جميع الشعوب.

وبعد انقضاء خمس سنوات على كوبنهاغن، فلنكن أمناء مع أنفسنا، ولنترك جنيف وقد وطدنا العزم على التصدي لأسباب الفقر، لا مجرد أعراضه. ولنلتزم مجدداً بالتعجيل بالتقدم الاجتماعي على نطاق العالم من خلال تهيئة بيئة وطنية أكثر مواتاة، تدعمها علاقات منصفة وصحيحة وعادلة بين أعضاء أسرتنا العالمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.